



PROVISIONAL

A/33/PV.27

9 October 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد ليفانو (كولومبيا)

ثم : السيد سيمبانيني (نائب الرئيس) (بوروندي)

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد لويغا (أوغندا)
السيد فونيبو (فيجي)
السيد الفيتوري (تونس)
السيد بشاري يانكن (تايلند)
السيد قدور (الجمهورية العربية السورية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72556/A

افتتحت الجلسة في الساعة ٣٠ / ١٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد لوبيغا (أوفندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، نيابة عن وفد أوفندا أود أن أقدم لكم تهنئتي المخلصة على انتخابكم بجدارة لرئاسة الدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان انتخابكم يعتبر تقديرا ، ليس فقط ، لبلادكم ولكن لصفاتكم البارزة كرجل دولة ودبلوماسي وأكاديمي .

ونود أيضا أن نهنيء سلفكم السيد لازار موييسوف نائب وزير خارجية يوغوسلافيا على ادارته الرائعة للدورة العادية الثانية والثلاثين وللدورات الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت هذا العام .

ونود أيضا أن نشيد بالأمين العام السيد كورت فالدهايم لتفانيه وكفاءته والطريقة التي يقود بها منظمتنا . ان الالتزام الشخصي للأمين العام ، بالنسبة الى مشاكل تصفية الاستعمار والتعاون الاقتصادي الدولي والسلام والامن الدوليين ، الى جانب المشاكل الاخرى ليقنعنا بأنه اذا توفرت الارادة السياسية الضرورية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، فان النجاح لن يكون بعيدا .

وفي هذه الدورة ، فإنه يسعدنا أن نرحب بجزر سليمان التي انضمت الى المنظمة العالمية بوصفها العضو المائة والخمسين ، ونحن نتطلع الى التعاون المثمر معها .

ان موضوع تقرير المصير والاستقلال في الجنوب الافريقي وغيره ، يعد العامل الاول في تشكيل وتنفيذ سياسة أوفندا الخارجية . ولهذا فانه من الجوهرى أن نؤكد ، في محفل دولي من هذا النوع ، على التزامنا الكامل ومساندتنا للكفاح من أجل تقرير المصير وحكم الاقلية في ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا . ولست في حاجة الى تأكيد افتناعنا بأن أشقاءنا وشقيقتنا في الجنوب الافريقي يجب أن يتوصلوا الى حريتهم ، فهي الحق الشرعي لجميع الشعوب .

ان المحن التي تعانيها شعوب زمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا تحت النظم العنصرية والستمرّة معروفة جيدا للجمعية الموقرة ، وليست هناك حاجة الى اعادة ترديد ها ، ومن المعلوم

أيضا أن هناك اعلانات وقرارات مختلفة قد صدرت في مختلف المحافل الدولية . ومن المعروف للجميع كذلك أن هناك مقررات قد تولدت عن هذه الاعلانات والقرارات . ان أوفندا تتعهد ، كما فعلت دائما ، بأن تساند تماما أية قرارات تستهدف الاستقلال الكامل لشعب ناميبيا وزمبابوي ، ووضع حد للفصل العنصري في جنوب افريقيا في أقرب وقت ممكن . وبالنسبة الى ناميبيا فلعلكم تذكرون ، سيدى الرئيس ، انه في عام ١٩٦٦ وطبقا لقرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) فانه كان من المفروض أن ينتهي انتداب جنوب افريقيا على الاقليم . وفي العام التالي فانه خلال دورة استثنائية للجمعية العامة ، انشئ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليتولى المسؤولية الكاملة على الاقليم حتى حصوله على الاستقلال . وقد أقر مجلس الأمن ومحاكمة العدل الدولية هذه القرارات .

ونحن مقتنعون أنه رغم المصاعب التي واجهت مجلس الأمم المتحدة لناميبيا منذ انشائه ورفع الفظائع التي ترتكب يوميا ضد الشعب الناميبى من جانب نظام بريتوريا العنصرى ، فان النصر سيتحقق قريبا بفضل الارادة الثابتة لشعب ناميبيا تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) . والواقع ان النضال المسلح المتزايد بقيادة منظمة سوابو الممثل الحقيقي والوحيد لشعب ناميبيا قد أظهر للعالم أن شعب ناميبيا سيحقق الاستقلال الحقيقي . ولذلك فاننا يجب أن نشيد بالجهود التي تبذلها منظمة سوابو من أجل الاستقلال .

وبالنيابة عن وفد بلادى ، أود أن أذكر مرة أخرى ان بلادى ستستمر بكل ما في وسعها في تقديم المساندة الثابتة في النواحي المادية وغيرها الى منظمة سوابو في كفاحها النبيل . ونحن مقتنعون بأنه من الامور الجوهرية أن تواصل تلك المنظمة نضالها المسلح مع والى جانب المساعي الدبلوماسية .

وبينما نسجل بالتقدير اهتمام هذه المنظمة الذى عبرت عنه بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة الى جانب عقد اجتماعات لمجلس الامن بشأن ناميبيا ، فاننا نسجل قلقنا المتزايد على ترك النظام العنصرى لجنوب افريقيا يواصل أعمال القمع ضد شعب ناميبيا . وفي رأينا أن الاجتماع الأخير لمجلس الأمن بشأن ناميبيا كان ينبغي أن ينتهي الى موقف محدد فيما يتعلق بجنوب افريقيا العنصرية ، وذلك بدلا من مجرد طلب معاونتها في تطبيق قرار مجلس

الأمن رقم ٣٥ ٤ لهذا العام . واذ ما أغفلت جنوب افريقيا قرار مجلس الأمن ، فاننا نؤيد الموقف بأنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير عقابية بما في ذلك تطبيق أحكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ونأمل عندما يتخذ هذا الموقف ، أن تضع الدول المعنية وشركاتها متعددة الجنسية - التي عارضت دائما في تطبيق أحكام الباب السابع لأنها شريكة تجارية بارزة لنظام جنوب افريقيا - مصالح البشرية قبل منفعاتها المادية .

اننا نؤيد هذه الاجراءات رغم أنه من المحظور اتخاذها في بعض الاوساط التي ترى في ناميبيا ورود سياحيا حجابا حاجزا لنظام بريتوريا ، وهو النظام الذي يجب حمايته باعتباره الحارس على التراث الامبريالي والاستعماري وسيطرة الاستعمار الجديد . اننا نعارض هذا الموقف ونشجب الاقتراح الخاص بالآلا يمس أحد قلب الامبريالية والعنصرية البغيضة ومسرح السيطرة الفعلية للأنشطة الغربية متعددة الجنسيات في قارة افريقيا وجنوب الأطلسي والمحيط الهندي .

ورغم كل ذلك ، فاننا لانزال ندرك تماما أن الذين يساندون الوضع الراهن في جنوب افريقيا هم أنفسهم أولئك الذين خلقوا الموقف في الجنوب الافريقي . ولكن شعب جنوب افريقيا سوف يتخلص من هذا الوضع غير المنطقي . ولكن اذا ماتم التغيير المطلوب ، فيجب أن ينعكس من خلال الخطوات الملموسة ومن خلال عمل ينطوى على انهاء أى دعم لنظام بريتوريا على الصعيد العسكري ، والاقتصادى والاخلاقي .

اننا نرى بأسف وتخوف بعض المبادرات التي حدثت في هذا المجال في الشهور الاخيرة . ونحن سوف نكون سعداء اذا ما تمكنا أن نحل هذه المشكلة بالطريقة الدبلوماسية . واننا نؤيد بقوة النضال المسلح في زمبابوى ، ونأمل أن تكون هناك وحدة أكبر وأكثر فسي حركات التحرر الافريقي حتى نتوصل الى الحرية والى استقلال ذلك الاقليم بطريقة سريعة . ولكي نستطيع حل الموقف في جنوب افريقيا ، فاننا نناشد المجتمع الدولي ، من خلال هذه الجمعية الموقرة ، أن يتخذ الخطوات اللازمة من أجل اعادة العدالة والاستقرار والأمن الى المنطقة بأسرها .

ان الموقف في الشرق الاوسط ، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين . ونحن نؤيد الاعلان الذى صدر عن مجموعة دول عدم الانحياز بأن فلسطين هي جوهر هذه المشكلة . ونعتقد أننا لا نستطيع التوصل الى سلام دائم في هذه المنطقة الا اذا انسحبت القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلتها وأن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة ، وأن يمارس تلك الحقوق بما فيها حق العودة الى بلاده ، وحق تقرير المصير وأن يؤسس دولة فلسطين المستقلة بمساندة واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . ونأمل أن تبذل جميع الجهود من قبل المسؤولين لكي نتجنب الفرقة بين الشعوب العربية في هذه المرحلة الحاسمة . ان العالم ليس أقرب الى السلام والهدوء مما كان عليه في الماضى . ورغم المحاولات التي تبذل من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للوصول الى اتفاق (سولت ٢) فاننا ، لانزال نشهد في نفس الوقت اعتماد مزيد من الاموال من أجل التطوير الخطير في الاسلحة والمعدات .

ان وفد بلادى يرحب بالاعلان وبرنامج العمل اللذين أقرتهما الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . واننا نأمل أنه عن طريق الارادة السياسية الضرورية فانه سوف يكون من الممكن التقدم في اتجاه الاهداف المنشودة . ونحن نعتقد أنه بدلا من تكريس

الموارد الضخمة والموارد التقنية والمالية للتسلح ، فان هذه الموارد ينبغي أن تستخدم لتحسين الموقف الاجتماعي والاقتصادي للامم الفقيرة .

ان وفد بلادي يعرب عن قلقه تجاه الموقف الاقتصادي العالمي ، ويعتقد أن هناك اتجاهات ترى ان تستمر الدول الغنية المتطورة في الشراء بينما تزداد الدول النامية الفقيرة فقرا . ان النظام الاقتصادي العالمي القديم الذي وضعه المستغلون لخدمة اقتصادهم ، دون أن يأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية ، انما يستمر في الازدهار رغم القرارات التي اتخذت بالاجماع العام خلال الدورة السادسة الاستثنائية التي أطلقت فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان وفد بلادي يعرب عن قلقه ازاء تعصب بعض الدول المتقدمة في المفاوضات المتعلقة بتنفيذ مقررات الامم المتحدة فيما يتعلق بانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان وفد بلادي قلق ازاء الموقف الاقتصادي السائد في معظم الدول النامية . ان اعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي ، ليس أمرا ضروريا فحسب ، ولكنها مسألة حتمية . وعلى ذلك فان أية محاولة من بعض الدول المتقدمة لعرقلة الحوار بين الشمال والجنوب والابقاء على الوضع الراهن ، مقضي عليها بالفشل .

ان الدول النامية لا يمكنها أن تقبل استمرار علاقات التبعية التي اتسمت بها لفترة طويلة بالنسبة الى العلاقات الاقتصادية الدولية . واننا نطالب بنظام قائم على المساواة والعدل والانصاف حتى يمكن لجميع الدول أن تشترك في عملية اتخاذ القرار . ان استمرار الخلافات القائمة وعدم المساواة ، انما يشكل تهديدا خطيرا على السلام والامن الدوليين ، وبدونها فان جهود التنمية لا يمكن أن تنجح .

ان الحرج الذي وقعت فيه اللجنة التي شكلتها الجمعية العامة بالقرار ٣٢ / ١٧٤ بشأن التفويض ومهام تلك اللجنة ، هي شاهد حي على نقص الارادة السياسية من جانب بعض الدول المتقدمة وبصفة خاصة الدول الصناعية الكبرى في أن تأخذ على عاتقها القيام بمفاوضات حقيقية ذات معنى فيما يتعلق باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان الفشل الاخير لاجمال اللجنة الجامعة وعدم الاتفاق على الطريقة التي يمكن للجنة أن تسكلها في مهمتها ، انما يمثلان انعكاسا واضحا على تردد بعض الدول المتقدمة في القيام

بتغييرات هيكلية وغيرها في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي تغييرات حيوية ليس بالنسبة الى مصالح الدول النامية فقط بل وأيضا بالنسبة الى مستقبل المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد ، فاننا نوافق على رأى وزراء خارجية مجموعة ال٧٧ الذين أكدوا في اعلانهم المشترك في ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، أن نظام الامم المتحدة هو الاطار الذى يمكن في نطاقه أن تتم المفاوضات ذات الطابع الجماعي من أجل اقرار نظام اقتصادى دولي جديد .

وفي هذا الاطار الذى يتسم بتدهور العلاقات الاقتصادية الدولية وما يتصل بذلك الوضع من مخاطر ، ترى أوغندا انه من الملائم أن نشجع وأن ندعم التعاون مع جميع الدول النامية في جميع المجالات . واننا نؤمن بقوة بأن الاوضاع الاقتصادية المتردية في الدول النامية يمكن تحسينها من خلال عمل جماعي ذاتي للنهوض بتلك الدول . ان التعاون بين الدول النامية يمثل في نظرنا الحل الافضل لمشاكل هذه الدول . واننا بذلك نؤيد اعلان وبرنامج العمل اللذين أقرهما مؤتمر التعاون التقني للدول النامية الذى عقد أخيرا في بيونس آيرس في الأرجنتين .

اننا نرحب بتعيين أحد ابناء افريقيا البارزين ، وهو السيد داد زى كمدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، ونأمل في أنه سوف يحظى بالتأييد الكامل من جميع الاوساط المعنية ، وأنها سوف تقدم اليه الموارد الكافية حتى يستطيع أن يضطلع بالمهام الجسيمة التي عهد بها اليه بنجاح تام .

وفيما يتعلق بقانون البحار . فان أوغندا تعرب عن قلقها العميق بسبب الايقاع البطيء لتقدم مؤتمر الامم المتحدة الخاص بقانون البحار والذى أصبح دورة سنوية يمثل عبئا على موارد الدول النامية الفقيرة . ان بعض الدول المتقدمة قد عرقلت التقدم السريع للمفاوضات في هذا المؤتمر ، وفي نفس الوقت ، فان هذه الدول تهدد بالقيام بعمل منفرد واستغلال أعماق البحر متجاهلة بذلك التراث المشترك للبشرية . ان هذه الاعمال المنفردة ، في نظر وفدنا ، تذكرنا بالفترة التي كان الاستعمار يستشرى فيها ، وكان بعض المستعمرين يصدرون التصريحات في مواجهة بعضهم البعض ، والتي تقول " ان مستعمرتي تمتد من الجبل الى البحر " ويقسمون افريقيا في مؤتمر برلين . واننا نأمل أنه في هذه الفترة التي نضع فيها المسمار الاخير في نعش الاستعمار ، أن ننهي أيضا الاستعمار في قاع البحر . ان هذه المفاوضات يجب أن تشمل جميع الاطراف على قدم المساواة من أجل تنمية البشرية جمعاء .

في المجال الاجتماعي ، وخاصة وضع المرأة فان حكومة بلادي تواصل ايلاء الاولوية القصوى لمشاريع وبرامج المرأة . اننا نعترف بعقد المرأة وبالعباء التي أرسيت في برنامج العمل العالمي الذي أقر في المكسيك في عام ١٩٧٥ . وحتى يطبق هذا البرنامج فان حكومة بلادي قد أنشأت مجلسا وطنيا للمرأة مع أمانة دائمة لتوفير أداة واحدة يمكن عن طريقها القيام بالمشاركة الكاملة للمرأة في التنمية الوطنية والاقليمية والدولية في خلال عقد المرأة . وتقوم هذه الامانة أيضا بتيسير اقامة والعمل مع اللجنة الاقتصادية الخاصة بمركز افريقيا للبحوث المختص بالبحث والمسح الخاص بالتعرف على تطلعات المرأة وحاجاتها ومشاكلها وايداء المشورة للحكومات بشأن طرق ووسائل حلها .

لقد تم ايلاء أهمية مماثلة وأولوية قصوى الى الخدمات الكاملة للأطفال في برنامجنا للتنمية . وبهذه الروح ، فاننا نرحب بالعام الدولي للطفل . خلال هذه الفترة ستقوم الدول باستعراض برامجها لتنمية الأطفال ، وتقديم الدعم للبرامج الوطنية والمحلية ، والاهتمام البالغ بالحاجات الخاصة بالأطفال بين متخذي القرار والجمهور ، ودعم الرابطة الحيوية بين البرامج الخاصة بالأطفال والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

في الختام ، أود أن أقول لكم ان رئيس بلادي قد أعلن في بداية هذا العام عام ١٩٧٨ عاما للسلام والحب والوحدة والوفاق . ولبلوغ هذه الغاية فقد اتبعت الحكومة سياسة تهدف الى تحقيق هذه المبادئ على الصعيدين الوطني والدولي .

واننا لواثقون من النجاح بفضل حسن الرادة والتعاون من قبل المجتمع الدولي .

السيد فونيبوبو (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد سبقني متحدثون في الكلام بألفاظ مفعمة عن قد رتكم وثناء خبرتكم وكفاءتكم التي أهلتكم للانتخاب كرئيس لهذه الدورة للجمعية العامة . ان وفد بلادي يرغب حتى في هذا الوقت المتأخر أن ينضم الى أولئك الذين شاركوا من قبل في تهنئتكم . اننا نهنيئ أيضا بلادكم ودول أمريكا اللاتينية على اعطائهم للام المتحدة شخصا في مثل رفعتكم ومكانتكم .

في نفس الوقت لا تفوتنا الاشادة بالمساهمة التي قام بها سلفكم الموقر السيد لازار موييسوف من يوغوسلافيا الذي تولى الرئاسة خلال الدورة الثانية والثلاثين والدورتين الاستثنائيتين التاليتين . لقد كانت دول المحيط الهادى شأنها شأن دول أفريقيا وآسيا — وماتزال — ضحية

الاستعمار . كما أنها لم تسلم من الالم الشديد والاحباط والتقلب من قبل القوى الأجنبية . لهذا فانه لمن دواعي الرضا الكبير بالنسبة لوفد بلادى أن يرحب بجزر سليمان فيما بيننا وأن يقدم لهما تعاوننا وتأييدنا .

بالرغم من أننا نأتي من منطقة بعيدة عن المراكز الرئيسية للتجارة . فان التكافل المتزايد بين الدول المتقدمة والدول النامية يجعل من الأهمية بالنسبة لنا أن نتابع باهتمام المناقشات المختلفة في المسائل الاقتصادية التي تهتم المجتمع الدولي .

لهذا ، فأننا نذكر بالأسف وبعض الاهتمام الاتجاه المتزايد نحو أساليب الحماية . وأننا نرى هذه المحاولة ليس فقط كظاهرة غير صحية ولكن كأمر يثير العجب من أولئك الذين يغالون من حمايتهم في الدول المتقدمة وتعهدهم تجاه التوزيع العادل لثروة العالم . ان البيان الذي ألقاه رئيس البنك العالمي خلال الاجتماعين السنوي للبنك وصندوق النقد الدولي في واشنطن مؤخراً قد أثار الشك في نفوسنا في حكمة الحماية كسياسة . وانني أستشهد بما قاله السيد ماكنمارا :

” الحقيقة أن هذا الاتجاه فيما بين الدول الصناعية نحو سياسة الحماية يزداد قوة

وهناك استعداد متزايد لدى حكومات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمساعدة الصناعات الداخلية على حساب الصادرات من البلدان النامية . ان المنتجين لمختلف المنتجات في العالم الصناعي والمتروحة بين المنتجات البتروكيميائية والسفن وأطر الدراجات يطالبون الآن بالتخلص من المنافسة في ميدان الاستيراد .

” والسبب الشائع لهذا الاتجاه الى الحماية في الدول المتقدمة هو الاعتقاد بأن

زيادة صادرات الدول النامية يقضي على فرص العمل .

” لكن بينما أن أثر ذلك على العمالة بالنسبة الى مؤسسات منتجات معينة قد يكون

خطيراً ، فمن المهم الاعتراف بأن الاثر السلبي لصادرات الدول النامية على فرص العمل والاستخدام بصورة عامة في الدول المتقدمة هو أثر لا يكد يذكر من حيث الأهمية .

” والحقيقة أن الدول النامية توفر جزءاً صغيراً من السلع المصنعة المستهلكة في

الدول المتقدمة وذلك بنسبة تقل عن ٢ في المائة .

” حتى في حالة الملابس التي تشكل الجزء الأكبر من زيادة صادرات الدول

النامية ، فان نسبة الواردات الى اجمالي الاستهلاك في سنة ١٩٧٦ تقل عن ٨ في المائة في الولايات المتحدة . وفي سنة ١٩٧٤ فان المنسوجات والملبوسات التي صدرتها الدول النامية الى السوق الالمانية لم تزد نسبتها على ٨ في المائة كما لم تزد هذه النسبة على ٦ في المائة في المملكة المتحدة ، ٥ في المائة في كندا ، ٤ في المائة في اليابان والولايات المتحدة ، ٢ في المائة في فرنسا .

" هذه المستويات الدنيا لتغلغل السلع في الاسواق لم يكن لها الا أثر محدود على البنية الصناعية في الدول المستوردة . كما أن أثرها في المجال المهني كان أضال حيث أن بعض الصناعات تشترك في حاجتها الى مهارات مهنية معينة .

" أضيف الى ذلك أن عدد العمال الذين نقلوا من عملهم أو فقدوه بسبب الواردات من الدول النامية لا يمثل الا جزء بسيط من العمال العاطلين بسبب التحول الناتج عن التكنولوجيا وعن تغير الطلب في الدول الصناعية نفسها .

اننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها الدول الصناعية لمنح معاملة تفضيلية وفقا لنظام افضليات المعمم للدول النامية . ويحدونا الامل في أن دول نامية أخرى ستكون لها الشجاعة وبعد النظر الكافي للانضمام الى هذا النظام .

اننا نشارك الرأي الذي أبداه بعض المتحدثين بشأن توقيف عمل اللجنة الجامعة . فبينما ما تزال هناك مجالات للاختلاف في الرأي ، الا أننا نعتقد أن المناقشات المكثفة غير الرسمية التي أجرتها اللجنة منذ شهر مايو كانت مفيدة ، ونطالب بأن تبقى الجمعية العامة على قوة الدفع لا مكان التوصل الى اتفاق .

ان تعداد سكان الدول الجزرية في المحيط الهادي لا يزيد على خمسة ملايين . ونحن موزعون على مساحة شاسعة في المحيط . وبالرغم من عزلتنا ومواردنا الشحيحة الا أننا نتأثر بتغير ظروف الاقتصاد العالمي . لقد كانت هناك ذبذبة قوية وحادة في أسعار سلعنا الاساسية للتصدير وفي الطلب عليها . ان زيادة أسعار السلع المصنعة والبترول تزيد الطين بلة . أما بالنسبة لأهم سلعة لنا للتصدير وهي السكر ، فقد كان من حسن حظنا تجنب التذبذب الخطير في الاسعار بسبب استفادتنا من اتفاقية لوم في مجال ضمان حد ادنى لأسعار السكر .

من غير المعتاد في كلمة كهذه التحدث عن مواضيع قد تبدو ذات أهمية على الصعيد الاقليمي
ولكننا نعتقد أن مجموعة الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادى التي تكونت حديثا تستحق الذكر
لعدة أسباب *

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد /سيمبا ناني (بوروندى)

نحن بمعزل عن أهم مراكز تجمع السكان وتعماني من السوق المحلية المحدودة ومن ندرة المواد الخام ومن اعتمادنا على الواردات ومن ارتفاع أسعار النقل . وفي نفس الوقت لانود أن نعتمد على كرم الآخرين . لقد بذلنا جهدا صادقا لتعزيز التعاون على الصعيد الاقليمي . وقد نجحنا الى حد ما في هذا المجال . وبالرغم من أن الدول المتقدمة المجاورة لنا تساهم في النشاط الاقليمي الا أن لدينا الأمل في انها سوف تتحول بصورة متزايدة في نفس الاتجاه الذي تسير فيه مجموعة دول المحيط الهادى .

في أى تعليق على اقتصاد العالم من المسلم به أن هناك علاقة قائمة بين الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، ولذلك علينا وبخاصة على الدول المتقدمة أن تكون لديها الشجاعة والارادة السياسية لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية .

وبالنسبة الى القضايا السياسية فان مشكلة الشرق الاوسط مازالت واردة على جدول أعمالنا ويسبب الخطر على السلم والأمن الدوليين فان أى مبادرة تستهدف حل مشكلة الشرق الأوسط يجب ان نستفيد منها بالرغم من قلة فرص نجاحها . ان حكومتى تشيد بالمبادرة الشجاعة القومية التي اتخذها الرئيس أنور السادات رئيس مصر . وتشيد بالرئيس كارتر الذى ظهر كسياسي من الطراز الأول عندما جعل مصر واسرائيل تجتمعان . وقد تشجعنا عندما رأينا الاستجابة من رئيس الوزراء بيجن واستعداد الكنيست ليقر مقترحات كامب دافيد . هناك عيوب ظهرت في اتفاقية كامب دافيد ولكننا نؤكد ونحن في مجال البحث عن تسوية لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن نأخذ كل الأمور في الاعتبار .

وبينما نعتقد تماما أن على الأمم المتحدة دورا هاما من أجل الوصول الى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، فاننا نرى أن الأمم المتحدة لاتفعل ذلك عندما تلجأ الى استخدام الألفاظ العدائية المتطرفة . ونحن نقول ان على الأمم المتحدة أن تلعب دورا ايجابيا في حل هذا النزاع .

وبالنسبة الى الموقف في لبنان ، فان بلادى تشترك مع لبنان في صفات كثيرة ، فنحن بلد متعدد الجنسيات وله ثقافات وأديان متعددة . ونحن نتعاطف معه ونفهم الضغوط والشدائد التي يمر بها هذا المجتمع . ويجب أن نلتزم ببعض الاجراءات لكي نتوصل الى بناء

مجتمع أينما نحدد ونبني بناءً مشتركاً . وفي نفس الوقت نحن نشجع التطور الخاص بالسمات التي تشرى وتلّون وتنوع مجتمعا .

ونحن أنفسنا ينبغي أن نعمل بجد إذا أردنا لمجتمع غني بالاختلافات أن يتطور ولن يجدي في ذلك أي ضغط أو تأثير خارجي . ولذلك بالنسبة الى لبنان نحن نأمل أن يتشارك لكي يحل مشاكله وأن يعيد بناء نفسه واقامة سلمه وتجانسه فقد كان لبنان مجتمعا نشطاً وديناميكياً . اننا شاركننا في قوات حفظ السلام في لبنان ولدينا تجارب مفيدة في ذلك أفادت منها قواتنا وبلادنا . ونحن نأمل أن تؤدي مساهمتنا المتواضعة بطريقة ما الى السلام الذي حرم منه الشعب اللبناني طويلاً .

ان اشتراكنا في حفظ السلام في لبنان يجعلنا تقدم ملاحظتين اخريين :

الاولى ، اننا ننظر بقلق الى وجود بعض المجموعات المستقلة في جنوب لبنان ، والمساعدة الخارجية التي قدم الى هذه المجموعات قد أعاقت بدرجة ملحوظة عمل قوات حفظ السلام . وهذا يعني أن إعادة السيطرة والسيادة الى الحكومة اللبنانية قد واجهت صعوبات كثيرة .

الثانية ، نحن مقتنعون أن للأمم المتحدة دوراً حيوياً يجب أن تلعبه لحفظ السلام . ان هناك من يحاول استغلال الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة . ونحن نشعر بالأسف لأن هناك من لا يود مساندة جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام ونرجو أن يغير هؤلاء موقفهم .

لقد كان هناك تقدم مستمر في مجال تصفية الاستعمار كما شاهدنا خلال التطور الكبير الذي يحدث في عضوية الأمم المتحدة والتي بدأت في سنة ١٩٤٥ بـ ٥١ عضواً وتضم الآن ١٥٠ عضواً . ان الاضافة الاخيرة في هذا المجتمع الدولي هي جزر سليمان التي انضمت الى هذا المجتمع الدولي ، وهذا يعتبر شيئاً مرضياً بالنسبة اليها ولا يرجع ذلك الى ان كلينا جاء من هذه المنطقة .

ان وفد بلادى قد لاحظ برضا أن هناك بعض الأجزاء من جنوب المحيط الهادى قد حصلت على استقلالها مؤخراً . وفي هذا الشأن نشير الى استقلال توفالو الذي تم في أول تشرين أول / اكتوبر وقد درسنا باهتمام الترتيبات الخاصة باستقلال جزر نيوهيرديز كما ورد على لسان وزير خارجية المملكة المتحدة ، ونلاحظ أيضاً استقلال جزر جليبرت . اما بالنسبة

الى المنطقة الجنوبية للمحيط الهادى لقد لاحظنا باهتمام استقلال جزر الكاريبي والدومينكان ، وهذه العوامل الايجابية عززت اعتقادنا أن الامم المتحدة تستهدف في النهاية القضاء التام على الاستعمار .

بينما نحن نرحب بهذه الترتيبات نشعر أيضا ببعض الحزن لأن هناك بعض الأقاليم التي مازالت تحكمها قوى أجنبية . وبعض هذه الأقاليم يتقدم نحو الاستقلال بينما هناك أقاليم أخرى لا تتقدم نحو هذا الهدف اما بسبب المخططات واما بسبب أى شيء آخر . نحن مقتنعون أن الأمم المتحدة يجب أن تؤكد على أن هؤلاء الذين تحت أى سيطرة أجنبية يجب أن تعطى لهم الفرصة لممارسة حقوقهم الثابتة في تقرير المصير . ومن جانبنا ونحن أعضاء في لجنة ال ٢٤ سوف نقدم رأينا في هذا الصدد أيضا .

ولكن الاستقلال السياسي ليس كافيا وحده وعلى القوى الادارية المعنية أن تتأكد من أن التطور السياسي يتماشى مع التطور الاجتماعي والاقتصادى وأنه ينبغي أيضا تشجيعهما . وفي كثير من الأحيان نرى أن التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى يتخلفان عن التطور السياسى . ونحن نشعر بالأسف لأن بعض الشعوب الحرة تضطر في بعض المواقف الى الأعمال الخارجية ونحن لا نقبل أن يستمر هذا الى مالا نهاية ، لأن هذا يحطم أى مبادرة شخصية والاعتماد على النفس واحترام النفس .

بالنسبة الى افريقيا الجنوبية يبدو من الواضح أن الامل الذى يحدونا بخصوص حكم الأغلبية هناك لم يتحقق حتى الآن . أما بالنسبة الى ناميبيا يبدو أن الموقف قد تحسن قليلا بالرغم مما أعلنته جنوب افريقيا ن أنها سوف تستمر في خططها من أجل الانتخابات بعيدا عن الأمم المتحدة . ونحن نأمل في أن تتنازل جنوب افريقيا عن هذا الاتجاه من جانب واحد وأن تأخذ في الاعتبار قرارات مجلس الأمن . ان قرار ٤٣٥ الذى ينادى باستقلال المنطقة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، وان حركة سوابو التي تقوم بالنضال من أجل الاستقلال هي الحركة الوطنية التي تستطيع تأمينا من خلالها أن تتوصل الى استقلالها . ان وفد بلادى يؤكد مساندته لهذه الحركة التى ينبغي أن تحدد مستقبلها خلال الانتخابات التى تجرى تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة .

ان شعب زيمبابوي عليه أيضا أن يقرر مصيره بحرية ، ونحن نتابع باهتمام المجهودات الدبلوماسية التي تبذل من أجل الوصول الى حكم أغلبية حقيقي لهذا الشعب الذي عانى كثيرا من أجل الحصول على حريته . ان وفد بلادي يرى أيضا أن البحث عن حل مرضى ومقبول دوليا من الممكن تيسره من خلال الحوار والمناقشات بين الأطراف المعنية . ان الاجراءات الخاصة بعقد مؤتمر يضم ممثلي الشعب ، قد يساعد في الوصول الى حكومة أغلبية عن طريق الوسائل السلمية . ولأننا ملتزمون بالأمن وبلا استقرار الدوليين ، فاننا نرحب بالنتيجة الناجحة التي وصلت اليها الدورة الاستثنائية العاشرة لنزع السلاح . ان اقرار الوثيقة الختامية باتفاق الرأي يستحق منا كلمة خاصة . ورغم ان هذه الوثيقة قد شجعتنا ، فاننا لانزال قلقين لاستمرار وجود خلافات كبرى في وجهات النظر وبصفة خاصة في الميدان النووي . فعلى سبيل المثال ، لاتزال الدول مختلفة دائما فيما يتعلق بابرام اتفاقية للحظر العام والكامل للتجارب ، وباقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في مناطق جغرافية مختلفة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد النداء الذي وجه الي جميع الدول لكي تنضم الى معاهدة منع الانتشار والتوصل العاجل الى معاهدة المنع الشامل للتجارب . ان المبادرة الثلاثية التي اتخذتها الدول النووية في هذا الصدد ، يجب أن تكون موضع ثناء . واننا نطالب الدول النووية الاخرى والدول العسكرية المهمة بأن تنضم الى هذه المبادرة . وطالما أن اتفاقية حول الحظر الشامل للتجارب النووية لم توقع بعد ، فاننا نطالب بوقف جميع التجارب النووية في جميع الاجواء . وكما فعلنا في الماضي ، فاننا نعرب عن أسفنا ومعارضتنا لاستمرار استخدام منطقة جنوب المحيط الهادى كمناطق للتجارب النووية . ان الاحتجاجات التي اثارتها الحكومات وشعوب جنوب المحيط الهادى للمسؤولين على هذه التجارب لم تجد نفعا .

ورغم اننا تلقينا تأكيدات بأن التجارب التي تجرى في جنوب المحيط الهادى غير ضارة ، فاننا نتساءل لماذا لاتتم اذن هذه التجارب بالقرب من الدول التي تقوم بها ؟ . وطبقا للبيانات الحديثة فان سكان احدى الجزر الواقعة في المنطقة الشمالية للمحيط الهادى والتي استخدمت كمناطق لتجارب نووية بمعرفة قوة كبرى أخرى ، هؤلاء السكان يواجهون المتاعب بعد سنوات من اجراء التجارب . ومن ثم فاننا نتشكك في صحة التأكيدات التي تقدم اليها لتهدئة قلقنا وسخطنا .

ان اهتمامنا الكبير تجاه القضايا النووية العاجلة ، لا يعني أن ننسى المسائل غير النووية الأخرى ، بل على العكس من ذلك فأننا نرى أن الاتفاقات الملائمة في هذه المسائل مثل حظر الالتجاء الى الأسلحة الكيميائية أو الاشعاعية ، يجب أن تتم بسرعة . ونحن نشعر كذلك بأن هناك حاجة الى اجراءات عاجلة لوقف النقل المتزايد للأسلحة التقليدية .

ان مؤتمرا هاما بالنسبة الى الجماعة الدولية لم يؤد بعد الى أية نتائج ، واننى أتحدث عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن قانون البحار الذى يسير بتثاقل منذ عديد من السنوات . وان ما يلقنا هو أن معظم العمل قد تم وان ما يتبقى حتى الان يبدو أنه يثير مشاكل في وجهات النظر ، ومواقف لا يمكن التغلب عليها . ومن ثم ، فإنه يتعين علينا اذن أن نعمل حتى لا يؤدى هذا الجزء الهام من المفاوضات وان كان بسيطاً الى تدوير البناء الشامخ والعمل الكبير الذى تم التوصل الى اتفاق بشأنه من قبل المؤتمر . ان المفاوضات المطولة في هذا المؤتمر قد حدت ببعض الدول الى نفاذ الصبر والى فقدان أى أمل في أن يؤدى هذا المؤتمر الى نتائج مثمرة .

وعلى ذلك ، فأننا نوجه نداء الى هؤلاء الذين قرروا اصدار تشريعات من جانب واحد ، غير مطابقة للوضع الحالي للمفاوضات ، أن يفكروا ثانية في أن مثل هذا الاجراء قد يعرقل نجاح المؤتمر ، وعلاوة على ذلك فان هذا لن يؤدى الا الى زيادة الهوة القائمة بيننا في هذا الحوار ، وذلك من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان فيجي ، مثل دول جنوب المحيط الهادى وهى تعتمد على مواد البحار وذلك بسبب مواردها البرية المحدودة ، وطبقا للحالة الحالية لتطور مؤتمر قانون البحار ، فانها قد اتخذت خطوة أولى وذلك فيما يتعلق بتطبيق قانون الحيز البحرى الذى أقره البرلمان الفيجى في كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٧ باعلان اقامة نظام أرخبيلي بالنسبة الى فيجي . ان هذا النظام الأرخبيلي قد أعاد الوحدة الجغرافية لبلادنا ، وفي اعلان مثل هذا النظام فان قانون الحيز البحرى يضمن حق الملاحة في المياه الأرخبيلية كما يضمن حق الطيران فوقها .

والخطوة النهائية في استكمال تنفيذ قانون الحيز البحرى ، ستكون باعلان الحكومة للمنطقة الاقتصادية الخالصة لفيجي وهى ٢٠٠ ميل . ان الاعلان الحالي قاصر على اقامة منطقة أرخبيلية ، ومع ذلك فان حكومة بلادى تنوى اصدار بيان في شأن المنطقة الاقتصادية الخالصة وهى ٢٠٠ ميل ،

وذلك في أقرب وقت ممكن لنكون في موقف يسمح لنا بالحق الكامل في استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية سواء كانت حية أو غير حية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيجي بما في ذلك قاع البحر وجوف التربة . ومن بين الأعمال التحضيرية التي تقوم بها حكومتى الآن ، هو المبادرة الى اجراء مشاورات مع بلدان المحيط الهادى المجاورة التي تغطيها منطقتنا الاقتصادية الخالصة .

وعلاوة على ذلك فان دول محفل المحيط الهادى الجنوبي تقوم في الوقت الحالي بمفاوضات صعبة وذلك من أجل اقامة وكالة للمصايد في المحيط الهادى الجنوبي ، وذلك للإدارة وتقديم المشورة بالنسبة الى الموارد الحية التي تقع تحت ولاية دول المحفل . واننا نأمل أنه بتعاون وتفهم المصالح الكبرى الصيدية في جنوب المحيط الهادى ، فان حكومتى تأمل في أنه سوف يتم ابرام معاهدات من أجل مصالح هذه المنطقة التي تشكل أسماكها موردا هاما لها .

ان المفاوضات الخاصة بوكالة مصايد اقليمية قد بدأت بين آمال كبيرة ، ورغم ذلك فان انشاء هذه الوكالة مهدد في الوقت الحالي ، وبصفة خاصة ، بسبب رغبة دولة أجنبية تسيطر على المنطقة وتود أن تشارك في هذه الوكالة بناء على شروطها .

وفي بياننا في العام الماضي ، فقد اشرنا الى أن الاستعمار لم يمت بعد وأنه يتخذ أشكالا وأنماطا جديدة . واننا نرى أن هذه المحاولة من جانب تلك الدولة الأجنبية المشار اليها آنفا للمشاركة في وكالة مصايد المحيط الهادى الجنوبي ، ليست سوى محاولة جديدة للسيطرة على منطقتنا ، ولكي تفرض علينا شروطا نقوم في ضوئها بإدارة أعمالنا .

ويبقى لى الآن أن أعرب عن تقدير حكومتى للأمين العام السيد فالدهايم ، وذلك للجهود الدؤوبة التي يبذلها لخدمة السلام ، كما يبقى لى أيضا أن أقدم له ولمعاونيه تأكيداً ، بأننا سوف نتعاون معه ونؤيده تماما . في تلك الجهود .

وبمناسبة الذكرى الثلاثين لاعلان حقوق الانسان ، فان حكومتى تحيي الأمم المتحدة وذلك للجهود التي بذلتها في هذا الميدان الهام منذ ثلاثين عاما . ان هذه التهاني تقترن بأسف كبير وبقلق وببعض خيبة الأمل تجاه استمرار انتهاك حقوق الانسان في العديد من مناطق العالم ، واننا نعرب عن الأمل في أننا في الثلاثين عاما القادمة سوف نشهد ونسجل تحسنا كبيرا في هذا

الصدد . وانه ليبدولي أنه من الملائم أن أختتم بياني هذا باقتباس من البابا الراحل يوحنا الثالث والعشرين في رسالته البابوية "السلام على الأرض" حيث قال :

" ان عملا غاية في الأهمية قد تم من جانب منظمة الأمم المتحدة وهو الاعلان العالمي

لحقوق الانسان الذي اعتمد في الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٨ ..

ان هذه الوثيقة تمثل خطوة هامة على طريق التنظيم القانوني والسياسي للمجتمع الدولي ،

ذلك انها تعترف رسميا لجميع البشر بالكرامة الانسانية ، ومن ثم فانها تعلن كحق أساسي ،

حق حرية الحركة للبحث عن الحقيقة ، وحق العدالة والمعيش في كرامة " .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة تفتتح في ظروف غير مشجعة ، وهذا لا يعني اننا ننساق مع دوافع الحيرة أو التشاؤم ، بل نرى من الضروري النظر الى حقيقة الواقع حتى نتمكن من ايجاد الحلول الملائمة للمشاكل الملحة التي تهتم المجموعة الدولية والتي هي معروضة على جمعيتنا الموقرة .

كانت آمالنا منذ عهد قريب واسعة ، بشأن مختلف القضايا العالمية ، الا أنها سرعان ما تدهورت اثر التطورات الخطيرة التي طرأت على هذه القضايا .

وفي أفريقيا الجنوبية كان المخطط الانكليزي الامريكي الخاص بروديسا ، وكذلك جهود الدول العربية الخمس لحل قضية ناميبيا ، تحمل على الاعتقاد بأن اصرار الاقليات البيضاء على استمرار سيطرتها الاستعمارية والعنصرية ، قد تم تدليله ، وان تسوية سلمية عاجلة ستعيد لشعوب المنطقة حريتها وكرامتها . ونحن نعلم اليوم أن شبح اصطدام عنصري عارم عاد يهدد كامل المنطقة بسبب مايسمونه بالحلول الداخلية التي أصبحت تتوالى من جديد .

كما أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الخاصة بنزع السلاح لم تحقق كل الآمال التي عُلقت عليها .

وأما بشأن الحوار بين الشمال والجنوب ، الذي نعتبره أداة أساسية لبعث نظام اقتصادي دولي جديد ، فإن الآمال المعلقة على إنشاء لجنة عامة قد فشلت ، حيث أن الدول الصناعية قد تخلت عن مبدأ الحوار الصادق الحقيقي ، وأعرضت عن فكرة " الترابط الاقتصادي " التي كانت تنادي بها في كل المناسبات .

إذا تأكدت هذه الاتجاهات فإن المخاوف التي تساورنا لن تكون من ضرب الافتراض ، وسيكون المصير قاتما ، ذلك أن مثل هذه المشاكل صارت لا تتحمل الماطلة التي اتسم بها حتى الآن موقف جانب من المجموعة الدولية .

هكذا فشلت في الشرق الأوسط كل المساعي التي قام بها الجانب العربي والتي اتسمت بالاعتدال ، وارتكزت على الإرادة الحقيقية للسلام ، وقد أُقيم الدليل على صدقها ، لكنها اصطدمت تباعا بالرفض البات من طرف حكومات إسرائيل المتتالية وخاصة الحكومة الحالية المنغلقة داخل اعتبارات تعود إلى عهود بائدة .

إن الحكومة الإسرائيلية دأبت تتهرب من التسليم بالحق الشرعي للشعب الفلسطيني وتتنكر لمنطلجه الحقيقي منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي إذ تفعل ذلك ، لتسد في الواقع آفاق كل سلام حقيقي .

إن الحكومة التونسية تنظر بعين التقدير إلى كل عمل يرمي إلى جلب السلام الحقيقي إلى هذه المنطقة وأن كل تحرك جدي في هذا الاتجاه ، جدير لا محالة بالاعتبار ولكن من المعلوم أيضا أن دبلوماسية الاتصالات بالرغم من كونها ضرورية إلا أنها لا تفي بالحاجة إلا إذا اهتمت إلى تحليل جوهر القضايا تحليلًا صحيحًا شافيا .

وفي قضية الحال ، فإن جوهر النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يتمثل في الاعتراف الواضح والصادق بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني .

لقد اتخذت الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ قرار يقضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة . وإن احترام الشرعية الدولية ورفض احتلال أراضي الغير بالقوة ، والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، مبادئ

تلتزم جميع الدول الأعضاء وتحدد مسؤوليتها في مجال العلاقات الدولية .

فإذا ما أخفقت الجهود في توجيه ارادة السلام نحو صميم القضية ، فاننا نخشى أن نخيب مرة أخرى آمال شعوب المنطقة في السلام والاستقرار ، ان كل الانتفاضات والاضطرابات التي تدمي هذه المنطقة انما هي نتيجة مباشرة لانعدام الاستقرار الناجم عن النزاع الفلسطيني الاسرائيلي . ويتمثل آخر مظهر لهذه المأساة في غزو جنوب لبنان ورفض انسحاب قوات الاحتلال منه ، رغم مقررات الأمم المتحدة ورغم تدخل القوات الأممية .

ويطيب لي في هذا المجال أن أشيد بالسيد الأمين العام ومساعديه المدنيين والعسكريين ، لا خلاصهم وتفانيهم . فقد أصبح لا يخفي على أحد ، أن اسرائيل هي التي تقيم العراقيل في وجه القوات الأممية لمنعها من تحقيق الاهداف التي رسمها لها مجلس الأمن .

ولقد حان الوقت لتتولى المجموعة الدولية ومنظمتنا وأعضاؤها الأكثر مسؤولية فرض سلام دائم يحترم حرية كل شعوب المنطقة وكرامتها ، وخاصة منها الشعب الفلسطيني الذي سلبت حقوقه . أما الجانب العربي فقد أظهر في هذا السبيل ارادته الصريحة للسلام متحليا بروح من الواقعية والتفهم تقبلتها الجمعية العامة بتأييد الاغلبية الساحقة من أعضائها .

ان السلام الحقيقي لن يستتب في الشرق الاوسط الا في نطاق حل شامل يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر الأساسية للقضية خاصة منها :

- ١- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة .
- ٢- مشاركة كل الأطراف المعنية في مفاوضات السلام بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .
- ٣- الاعتراف بعدم شرعية الاستيلاء على أراضي الخبير بالقوة مما ينجر عنه وجوب تحرير مدينة القدس .

ان في ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذتها جمعيتنا لخير مرجع لتكييف حل شامل عاجل يحول دون المخاطر التي تهدد بالحرب ، لا هذه المنطقة فحسب بل العالم بأسره . لقد ورد في تقرير السيد الأمين العام أن " الزمن ليس حليف السلم في منطقة الشرق الأوسط . وأرى لزاما علينا أن ندرك الأبعاد الخطيرة التي تشير اليها هذه الكلمة العميقة المعنى .

بعد الدورة الاستثنائية حول نزع السلاح ، يتعين على جمعيتنا أن تصرف اهتمامها نحو العمل على تنفيذ مقررات هذه الدورة حتى تنعكس أبعاد هذا الحدث التاريخي على كل المجالات المتصلة بالسلام والتعاون الدوليين .

إنها فعلا كانت دورة تاريخية ، ذلك لأنها الاولى من نوعها ثم لأنها توجت باجماع حقيقي وفتحت المجال أمام البلدان المتوسطة والصغيرة لتكون مساهمتها أنشط في مفاوضات نزع السلاح . وقد أبرزت خطوط عمل أكثر وضوحا ، فتحققت بذلك مرحلة هامة لجهودنا المشتركة الرامية الى اسعاد الانسانية واستخدام الكثير من الخيرات والامكانيات في سبيل التنمية الاقتصادية والرقى الاجتماعي بعد أن كانت مرصودة للتسلح والدمار .

إن السباق نحو التسليح - زيادة على استنزافه للموارد المنتجة - فهو يغذى النزاعات والمنافسات ويحمل في طياته - حتما - قيود التبعية المجحفة والولاء المتواصل للجهات المصدرة للأسلحة وبالنسبة لبلدان العالم الثالث فإن هذا التيار الخطير يهدد أساسا مبدأ عدم الانحياز ويفضي في النهاية الى التعريض بمناعة هذه البلدان .

إن القضايا الافريقية ما تزال تشغل بلدى وحكومته الى حد كبير . لا لأن المشاكل الخطيرة القائمة بجنوب افريقيا لم تجد حتى الآن حلها المنشود فحسب ، ولكن لأن هذه الهارة أصبحت كلها محل أزمات ونزاعات جهوية زادت حدتها نتيجة لمخططات بيوتها التدخلات الاجنبية وكان من جرائها أن تعقدت الامور ، بدلا من أن تنجلي .

وهكذا نلاحظ التدهور السريع للوضع في افريقيا الجنوبية مما جعل القلق يأتي على الامال التي طالما راودتنا عندما كانت قضايا روديسيا وناميبيا تسير في طريقها نحو الحل السلمي الذي أعدته الدول الغربية . إن الحكومات المنصرية في كل من سالزبورى وبريتوريا تكيد لهذا الاتجاه حتى تقضي عليه وذلك بوضع مخططات " داخلية " هي مجرد خزعبلات وخيمة الحواقب . وهو أمر يبرز ما كانت أبدته الجبهة الوطنية وسابوا في كلا البلدين من تخوف وحذر .

لقد استغل حكام سالزبورى وبريتوريا مبادرات الحل السلمي وحاولوا تركيز أوضاع نهائية تبقى على نفوذهم واستغلالهم ، لذلك نرى أن كل مبادرة جديدة يجب أن تحاط بضمانات جديده حتى لا يسد العنف واليأس سبل التسوية السلمية التي ما تزال الشعوب الافريقية تعتبرها أفضل

السبل . وقد أكد كل من سوابو في ناميبيا وكذلك الجبهة الوطنية في زمبابوي مدى واقعيتهما واعتدالهما ورغبتهما في الوصول الى حلول ديمقراطية انسانية .

ان سلطات بريتوريا قد تراجعت عن مخطط التسوية الاممي الخاص بناميبيا . وان هذا التراجع يحملنا على مضاعفة الجهود لانقاذ حظوظ السلام ، وعلى الحرص على اشراك سوابو في مساعي منظمنا ، ومساعي الدول الغربية الرامية الى تمكين ناميبيا من الارتقاء نحو الاستقلال في الآجال المحددة وذلك في نطاق وحدتها وحرمة ترابها .

وفي افريقيا الجنوبية نفسها يخوض الشعب الافريقي كفاحا بطوليا ضد النظام العنصري . ولم تحد من عزم هذا الكفاح لا عمليات التهريب ولا القمع مع أن هذا النضال المرير والقتال الدامي يدور في بلد لا تستنكف فيه الاقلية البيضاء من اعتبار نفسها جنسا أفضل ، ولا بالاستهانة بالخلق الانساني في معاملة الوطنيين . وسيبقى مقتل ستيف بيكو الى الابد رمزا للكفاح الوطني الاصيل الذي سجل من شاريفيل الى سويتو صفحات بطولية خالدة في معركة التحرير الافريقية .

اننا على يقين من أن الهزيمة هي المال الحتمي للتعصب العنصري . وانما يؤلمنا استمرار القتال لأنه يعرقل تنمية القارة الافريقية وذلك باستنزاف مواردها وحرمانها من نخبتها والتضحية بشبابها .

تنكب الجمعية العامة كل سنة على دراسة الوضع الاقتصادي الدولي ، فتلاحظ كل سنة زيادة في تشعب مشاكله وتفاقم في خطورته ، كما تلاحظ أن العالم الثالث هو الضحية الكبرى لتدهور هذا الوضع . فالعالم قد عاش متقلبا بين التراجع النقدي والتضخم المالي وانخفاض معدل النمو ، وها هو اليوم يشهد أن هذه العوامل كلها أصبحت متواجدة وأصبحت متألبة عليه .

ويبدو أن المجموعة الدولية قد أهملت الحلول الشاملة ، البعيدة المدى . واقتصرت على السعي للحد بقدر الامكان من آثار الازمات عند وقوعها . وفعلا ان الازمة النقدية الخطيرة التي بلغت أوجها سنة ١٩٧١ مع تقلب وضع الدولار والتي شملت تدريجيا مجموع الاقتصاد الغربي قد غرقت وجوب اجراء استشارات على المستوى العالمي . وهذا العمل قد ساهم في تركيز مفهوم " الترابط الاقتصادي " وتميز التشاور بين الدول . ان الشعور الجماعي بأهمية الازمة وبمجزنا عن التغلب عليها كل بمفرده قد دفع أشد المتمردين الى الاعتراف بضرورة العمل على اقامة نظام اقتصادي دولي

جديد .

لكن البلدان التي بيدها النفوذ الاقتصادي الأكبر قد سارعت الى اقامة نظام وقائي ضيق
وهن ، استقطب كل جهودها على حساب الحوار والحلول الشاملة التي دعت اليها أغلبية البلدان
النامية ، غير أن هذا التملص لا يتماشى وخطور المشاكل ، ولم يسفر الا عن تهدة مؤقتة ، سرعان
ما تلاشت ، بينما نراها من ناحية أخرى أجلت الحلول المتأكدة تجاه مشاكل ذات أبعاد عالمية
مثل عدم الاستقرار المالي ، وتباطؤ النمو .

ان عواقب هذا الوضع تزيد في الاضرار باقتصاد البلدان النامية ولا تترك لها سبيلا لمعالجة
هذا الوضع . فهي بسبب الاجراءات الحمائية المسلطة على القطاعات النشطة في صناعاتها الفنية
ونتيجة للتدهور المتواصل في أسعار المواد الأولية التي تصدرها أصبحت تعاني عجزا متفاقما في
مبادلاتها مع الخارج وفي ميزانها التجاري . اما البلدان السائرة في طريق النمو ذات " الدخل
المتوسط " - التي استطاعت بفضل عدة تضحيات أن تحافظ على توازن ميزان مدفوعاتها فانها لم تعد
قادرة على مواصلة جهودها لمدة أطول . لذلك فهي مجبرة على التداين لدى أسواق رؤوس الاموال
الخاصة بشروط مجحفة في حين أن مصادر المساعدات العمومية أصبحت على وشك النضوب .

هل من الصواب أن ننتظر استفحال الأزمة قبل أن نتدارك الأمر من جديد ، ونعود الى العمل الجماعي ؟ نعم : تنعقد الندوات في أعلى المستويات بين أهم البلدان المصنعة ، وتتخذ القرارات لضبط سياسات منسقة . ولكننا نؤكد ونكرر أن كل سياسة تتجاهل مصالح العالم الثالث وحاجياته ومدى امكانياته الاقتصادية لا تكون سياسة مجحفة فحسب ، بل نابعة عن أنانية لا يمكن إلا أن تزيد في فقدان الطمأنينة والأمن الاقتصادي .

وفي هذا المجال فإن نتائج الدراسات كلها متطابقة . ففي التقرير الذي عرضه السيد روبرت ماكنمارا على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي منذ اسبوعين فقط ، تنديد صريح بفقدان سياسة شاملة منسقة ، وبالحلول الوهمية والخطيرة المتمثلة في الحماية الجمركية ويتضخم التداين النشاط الذي انساقت فيه البلدان النامية . لذا فإن اخلاص السيد ماكنمارا وصراحته يستحقان التحية من أعلى هذا المنبر ، لأنه توجه الى الجميع بكل وضوح ، فوضع كل طرف أمام مسؤولياته دون مجاملة .

والعالم الثالث من جانبه لم يعد يرضى بالدور السلبي الذي أفرد له في الانتاج الصناعي العالمي ، فدوره الايجابي على الصعيد الدولي يجب أن يكون متمشياً مع تعصيره لاقتصاده ، دون أن يكون عرضة لعقبات مفتعلة . كما أن النظام الاقتصادي الجديد الذي ننشده لصالح المجموعة الدولية كلها ، يجب أن يكون هدفه الأساسي تمكين البلدان النامية من تبوء مكانتها الحقيقية في الاقتصاد الدولي ، والمساهمة في التنمية العامة والاستفادة منها . فقد كان من واجب الحوار بين الشمال والجنوب رسم منهج الصلاح الكفيل بدفع مثل هذه الحركة .

لكن هذا الحوار قلما تجاوز مرحلة التحليلات والتصريحات العامة والتأكيد على حسن النوايا . واللجنة العامة التي أنشأتها منظمتنا في الدورة الماضية للاشراف على تنسيق الحوار في شتى جوانبه ، ما لبثت أن اصطدمت بالعديد من التأويلات ، حول طبيعة مهمتها الى الحد الذي ضفط على أنفاسها .

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الاختلاف في وجهات النظر ينحصر اساسا في مبدأ مفهوم الحوار نفسه .

اما بالنسبة لتونس ، فانا نعتقد أن مجموعة البلدان النامية المنضوية ضمن كتلة ال ٧٧

— التي شرفتنا برئاستها هذه السنة — تشاطرنا الرأي في أن الحوار ليس منبرا لبث النظريات ولا ميدانا للتصادم والمواجهة ، ولا هو مناورة يقصد منها الحفاظ على الوضع الراهن في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان الحوار الذي نريده ، هو اطار تفاوض صالح يكون هدفه الأساسي ، بعث النظام الاقتصادي الدولي الجديد . واذا أردنا تحريك الحوار ودفعه فعلى جمعيتنا أن تضطلع بدور أساسي لذلك . فالأمم المتحدة هي الآن أكثر من أى وقت مضى ، في حاجة الى أداة ناجعة تجمع بين كافة الدول الأعضاء ، وتكون مهمتها واضحة ، ومتفقاً عليها دون نزاع ، ذلك أن الحوار — لا يمكنه أن يستمر مبعثراً أو في هياكل فنية ، لا تقرأ حساباً لتطور العلاقات الدولية . فعلى هذه الدورة للجمعية العامة أن تعطي الحوار بين الشمال والجنوب معناه وطاقه ، حتى يتطور في كنف الانسجام والوضوح بعيداً عن الملاحظات والمواجهة .

فمن خلال النقاش حول هذا الموضوع ، يبرز مدى التزامنا بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ومدى عزم كل الأطراف على المساهمة الصادقة في خدمة هذا النظام ، الذي تركز عليه سلامة كافة الأمم وازدهارها ، وأن تونس لتعتبر هذا النظام من أعظم الاصلاحات الأساسية في عصرنا هذا .

ان أفضل الوسائل لبلوغ هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، هي بلا شك التزام النزاهة في اعلام الرأي العام الدولي بواقع العالم الثالث ، وبروح التعاون والترابط اللتين يتحلى بهما . فكيف لنا أن نثق اليوم بوسائل الاعلام على ما هي عليه لنقل رسالة العدل والتضامن هذه ؟ ان معظم أجهزة الاعلام في البلدان المصنعة تصور النظام الاقتصادي الدولي الجديد بأنه تهديد لرخاء مجتمعاتها ، مدعية بأن أزمة العالم المصنع تعزى أساساً الى مطالب البلدان النامية . وهذا مظهر جزئي ولكنه واقعي لاختلال التوازن العالمي الذي يساهم في توسيع الشقة بين البلدان المصنعة والبلدان النامية .

والاعلام في ذاته يقوم بدور عظيم في مجال العلاقات الدولية ، من حيث انه أداة للمعرفة ووسيلة للتفاهم بين الأمم . اضافة الى ذلك ، فان التقدم السريع للتكنولوجيا يزيد في تأثير وسائل الاعلام وتوسيع رقعة اشعاعها . ان نشر الاعلام والمعرفة قد أصبحا شرطين رئيسيين للتقدم وازدهار كل المجتمعات .

لذلك يكون ضروريا في هذه الظروف أن نعمل على اصلاح جذرى لوسائل التوزيع ، ولمحتوى الاعلام ، حتى نمكن البلدان النامية من التحول من وضع المستهلك الى وضع المنتج .
ان جل الاخبار التي تتلقاها بلدان العالم الثالث ، هي في الحقيقة انباء أعداها وكيفها آخرون حسب نظرتهم ، وبذلك أصبحت هذه البلدان تخضع لاحتكار اعلامي من قبل الأجهزة المتطورة في البلدان المصنعة .

اننا نناصر حرية الاعلام في مفهومها الصحيح ، ولكننا نقف ضد تشويهها ، ونرفض أن تبقى العلاقات الدولية قائمة على التفاوت والظلم ، فتصبح عاملا من عوامل السيطرة ، كما نتنكر للنيل من حرية التنقل الاعلامي ، اذا قصرنا على التلقي ، وحرمتنا من المشاركة في الانتاج والترويج .
وان تحقيق هذا الهدف يركز على ارادة بلدان العالم الثالث في الاعتماد على نفسها ، لتطوير وسائل اعلامها الخاصة ، وفي رسم صورة حقيقية عن مشاكلها وطموحاتها وقيمها الخاصة ، مع تفتحها على انتاج البلدان الأخرى .

ان مثل هذا الاتجاه سوف يفتح سبل تعاون متوازن عادل لائق مع البلدان المصنعة ، وبذلك يمكن للنظام الاعلامي الجديد أن يلعب دورا متوازيا ومرتبطا مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فيتمكن بذلك من خدمة الرسالة الانسانية الجديدة .

ان الوضع السائد في العالم لا يبعث على التفاؤل . ورغم هذا فان منظمتنا سواء في مجلس الأمن او الجمعية العامة قد صورت لكل قضية حلها السلمي ، وقد شمل هذا الحل قضايا الشرق الأوسط وناميبيا والعلاقات الاقتصادية الدولية وغيرها .

فهل من المغالاة في شيء أن نذكر أولئك الذين يمتلكون الوسائل الكفيلة بتحقيق مطامع البشرية بواجباتهم ؟ وهل من الاجحاف أن نطالبهم بالوفاء بعهودهم في افريقيا الجنوبية وبتطبيق مقرراتهم الخاصة بالشرق الأوسط ، وبتجسيم ما يردونه من ضرورة التكامل الاقتصادي ، وبقبلوا أخيرا الحوار والتفاوض مع شعوب العالم الثالث ؟

اننا نتمنى أن تكون هذه الدورة فرصة لنا جميعا لنؤكد التزامنا بعدم الانسياق وراء المصالح الأنانية وتجاوفي المصالح الحقيقية المشتركة ، التي تتمثل في اقامة ونشر السلام في كل مكان واضفاءه على عالم يزداد كل يوم تضامنا وتزداد مصالحه تكاملا .

السيد بشارى يانكن (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن اتقدم اليكم ، نيابة عن وفد بلادى ، بتهانئى القلبية على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . وأتمنى لكم النجاح في مهمتكم السامية ، مؤكدا لكم تعاون وفدى الكامل في جهودكم الرامية الى توجيه هذه الدورة الى نهايتها الناجحة .

أود كذلك ان أشيد بسلفكم السيد لارمويسوف ، من يوغوسلافيا لمساهماته القيمة في أعمال المنظمة ، خلال العام الماضي ، أثناء رئاسته للدورة الثانية والثلاثين ، والدورات الثلاث الاستثنائية للجمعية العامة .

أود أيضا ان أشكر الامين العام على تفانيه وعمله المجيد في توجيه دفعة منظمنا .

ويرحب وفد بلادى أيضا ترحيبا قلبيا بجزر سليمان ، بمناسبة انضمامها كعضو الخمسين بعد المائة في هذه المنظمة . ونحن سوف نتعاون معها في الجمعية العامة ، وكذلك في المحافل المختلفة للأمم المتحدة .

منذ ان توجهت بكلمتي الى هذه الجمعية في العام الماضي ، شهد العالم تغييرات كبيرة في الجزء الذى انتمى اليه ، في شرق وجنوب شرق آسيا . لقد قامت الحكومة الحالية في تايلند ، التي تولت الحكم في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، ببذل كل جهودها بتصميم وحماس للوصول الى أهدافها في السياسة الخارجية من أجل تنمية وتقوية العلاقات الودية مع جميع الدول ، بغض النظر عن قوتها وحجمها أو نظمها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . ولقد ركزنا - بطريقة أساسية - على تطوير هذه العلاقات مع الدول المجاورة ، وكذلك مع دول جنوب شرق آسيا ، على أساس مبدأ التعايش السلمي . ان الهدف الذى نسعى اليه هو الوصول الى التعاون المثمر والمؤثر مع هذه الدول لمصلحة الشعوب ، وكذلك لتحقيق الاستقرار والرفاهية للمنطقة بأسرها .

وحيث ان التعاون الاقليمي يشكل ركنا أساسيا في سياستنا ، فان حكومتى تعلق اهتماما كبيرا على رابطة جنوب شرق آسيا ، التي يحظى بلدى تايلند بعضويتها . وحيث ان هذه الرابطة قد بدأت الآن عقدها الثاني ، فلقد أصبحت أكثر تلاحما ، وحصلت على اعتراف وقبول واسع - - - - - . ويظهر ذلك في ان هذه الرابطة تعقد الحوار ليس فقط مع السوق الاوروبية المشتركة ، ولكن أيضا مع الولايات المتحدة ، وكندا واليابان وأستراليا ونيوزيلنده . وقد أظهرت دول أخرى اهتماما بأن تكون لها علاقات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا .

وحيث ان رابطة دول جنوب شرق آسيا تحظى باعتراف وقبول متزايدين ، فان مفهومها الخاص بمنطقة السلام والحرية والحياد التي أعلن عنها خلال الاجتماع الوزارى للرابطة في كوالالمبور ، في ١٩٧١ قد حظي بقبول أوسع . وتلتزم تايلند التزاما كاملا بتنفيذ هذا المفهوم كخطوة أساسية الى الامام ، ومن أجل الحصول على السلام الدائم والاستقرار في المنطقة .

لقد اثمرت الجهود التي تبذلها بلادى من أجل تطوير العلاقات الطيبة مع الدول المجاورة . ان علاقتنا مع جمهورية فييت نام الاشتراكية قد عادت الى طبيعتها وتدعت أيضا . وقد أبرم البلدان اتفاقات تعاون تجارية واقتصادية وخدمات الطيران ، وتبوءت الزيارات على مستوى عال بين البلدين . ومنذ شهر واحد مضى ، قام رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية بزيارة رسمية لتايلند أسفرت عن تقوية وتدعيم العلاقات الودية والتعاون بين البلدين .

ان علاقات الصداقة التي تربط بين حكومة جمهورية لاو الديمقراطية وتايلند قد تم تعزيزها . ولقد أبرم اتفاق جديد بشأن عبور البضائع ، وهو حيوى للاو وهام جدا لعلاقات الترابط بين البلدين . وتم توقيع اتفاق تجارى أيضا . وقد تبادلنا الزيارات وذلك خدمة لزيادة تطوير التعاون الاوسع ، والتفاهم الاكبر بين الامتين الشقيقتين .

اما فيما يتعلق بكمبوتشيا الديمقراطية ، فان زيارتي الودية لتلك الدولة خلال وقت مبكر من هذا العام التي تلتها الزيارة التي قام بها الى بانكوك نائب رئيس الوزراء لشؤون الخارجية لكمبوتشيا الديمقراطية ، قد ساعدت على تقوية العلاقات بين البلدين ، والتبادل الحر بينهما . ونوقش موضوع الحد من التوتر والصدام على الحدود المشتركة . وقد اتفق على تطوير التبادل التجارى واعادة فتح سفارة لكل منا في البلد الآخر ، وتبادل السفراء في بنوم بنه وفي بانغكوك .

وكذلك تعززت العلاقات بين بورما وتايلند . وخلال الزيارة التي قام بها رئيس وزراء تايلند الى بورما في ايار/مايو من هذا العام نوقش العديد من القضايا ذات الاهمية والمصلحة المشتركة ، واتفق على عدد من التدابير التعاون القائم بين البلدين . وكانت هذه التدابير تهدف الى الفائدة المشتركة لكلا البلدين والشعبين ، ويجرى الآن تنفيذها .

وعلى الرغم من التحسن الظاهر في الموقف في جنوب شرق آسيا ، لا تزال هناك مجالات للنزاع وعدم الاستقرار التي تسبب قلقنا جميعا . ومن أجل ذلك ، نأمل في حل المشاكل القائمة

الآن حلا سلميا ، يكون موضع رضا ذوى الشأن ، الامر الذى يهيئ* ظروفًا أفضل لتعاون متبادل مثمر بين بلدان المنطقة .

ولأنّقل الآن الى التطورات في مناطق أخرى من العالم .

في حالة الشرق الاوسط ، كان اقتناع وفدى ان حل هذه المشكلة المعقدة الى أقصى حد يجب ان يتم على أساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وعلى غيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ووفقا لمبادئ* ومقاصد ميثاق الامم المتحدة . ومن ثم ينبغي انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة ، وقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

وفي هذا الصدد يشعر وفد بلادى بالا متنان الكبير للمجهودات التي تستهدف اجراء المفاوضات بين الأطراف المعنية . وبهذه الروح اننا نشيد برئيس الولايات المتحدة للمبادرة الى عقد اجتماع في كامب ديفيد حيث تم توقيع اتفاقيتين بين رئيس مصر ورئيس وزراء اسرائيل . رغم أن الاتفاقيتين لم تكونا على مستوى توقعات الكثير ، بما في ذلك الأطراف المعنية نفسها — كما هو الحال في المفاوضات الصعبة فانهما جددا أملنا في اتخاذ خطوات أخرى من أجل الوصول الى حل سلمي دائم في الشرق الاوسط .

ان الموقف في لبنان قد تدهور ، وقد بدأ الصدام واسع المدى مرة أخرى . ان وفد بلادى يعبر عن أمله في أن ينفذ القرار الذي صدر عن مجلس الأمن في ٦ تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام والداعي الى وقف اطلاق النار في لبنان . ونرجو أن ينفذ هذا القرار بفاعلية حتى نستطيع أن نتوصل الى مفاوضات سلمية ، وتعود الأوضاع في ذلك البلد التعميس الى طبيعتها .

أما بالنسبة الى افريقيا الجنوبية ، فان المشكلة الأساسية التي تواجه الأمم المتحدة مازالت ، كيف تستطيع هذه المنظمة الدولية أن تشجع الوصول الى انتقال السلطة بطريقة سلمية طبقا للقرارات التي اتخذتها هذه المنظمة في هذا الصدد .

أما بالنسبة الى ناميبيا ، فان الأحداث التي تلت الدورة التاسعة الاستثنائية قد جذدت الأمل بالنسبة للوصول الى حل للمشكلة التي شغلت الأمم المتحدة طيلة ثلاثة عقود . ان الخطط الخاصة باستقلال ناميبيا والتي رسمت دورا رئيسيا للأمم المتحدة في حفظ السلام وفي مراقبة الانتخابات خلال الفترة الانتقالية للاستقلال قد أقرها مجلس الأمن في ٢٧ تموز/يولية من هذا العام . وقد طلب المجلس أيضا من الأمين العام أن يعين ممثلا خاصا لكي يضمن الاستقلال المبكر لناميبيا من خلال الانتخابات الحرة . وفي هذا الصدد ، فان الأمين العام يجب أن نهنته على اختياره السفير اهتسارى ، كممثل شخصى له . وقد حاول الأخير الحفاظ على هذه الاتصالات مع الأطراف المعنية . ولكن وفد بلادى قد لاحظ بحزن عميق الاعلان الذى صدر عن جنوب افريقيا بشأن اجراء الانتخابات في ناميبيا قبل نهاية هذا العام دون اشتراك الأمم المتحدة . ان هذا التصرف من جانب واحد يشكل نكسة خائبة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل ايجاد حل

سلمي ودائم لهذه المشكلة . وانه من الواضح أن هذه النكسة هى بسبب الخطة التي اتخذتها جنوب افريقيا . وانه من الواضح أيضا أن الممارسة الحرة للشعب الناميبي لحق تقرير المصير لا يمكن تأجيلها دون تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك .

اما بالنسبة الى زيمبابوى ، فان الحقوق وآمال الشعب الشرعية تحبط دائما . ان حكم نظام الأقلية يجب عليه أن يدرك أن الانتهاكات المختلفة لقرارات الأمم المتحدة والتحدى للرأى العام العالمي تشكل خطرا على السلام والاستقرار في منطقة افريقيا الجنوبية بأكملها . ان حكومتي تؤكد موقفها المعادى لسياسة الفصل العنصرى . ان التفرقة بين البشر على أساس عرقى يعتبر انتهاكا للقيم الانسانية ومناfia للادمية . ان وفد بلادى يشترك مع المجتمع الدولي في التنديد بسياسة جنوب افريقيا العنصرية .

سوف اتحدث الآن عن نزع السلاح والحد من التسلح . ان الدورة العاشرة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة والمكرسة لنزع السلاح قد نتجت عنها منجزات واضحة . ان الدورة انتجت أفكارا جديدة وربطت بين نزع السلاح والتنمية ، وقد تمت مناقشة ذلك كله . ان المجالات الموسعة الجديدة للاتفاق في الرأى قوبلت من الناحية العملية بالاتفاق على ايجاد محفل جديد لمفاوضات نزع السلاح . وتلك كانت خطوة جديدة تسمح بمشاركة الدول النووية جميعا . ان وفد تايلند قد ساند خلال الدورة الاستثنائية وقوة اقتراح الأمين العام لانشاء مجلس استشارى مكون من الاشخاص البارزين . ان القرارات التي اتخذت خلال الدورة الاستثنائية تعكس الى أى مدى نحن واقعيون بالنسبة لقبول السياسات القومية وتشكيلها . ان هذا التطور من وجهة نظر وفد بلادى في صالح الاعتبارات الأمنية العملية والانداء الاقتصادى والتقدم الوطنى . وان هذا يجعل من الضرورى بالنسبة الينا جميعا أن نحاول تحقيق هذه الأهداف بطريقة متفتحة وسياسية ، باعتبار ان الاختيار النهائي اما أن نضع حدا لسباق التسلح أو أن نحكم على الجنس البشرى بالفناء .

هناك مشكلة انسانية خطيرة ما زالت قائمة بالنسبة لوجود لاجئين من الهند الصينية في تايلند . ومنذ نهاية الحرب في الهند الصينية ، قامت بلادى بقبول حوالي ١٦٠ ألف لاجئ في أراضيها . وبالرغم من أن عددا كبيرا منهم قد وطنوا في بلاد أخرى فما زال أكثر من ١١٠ ألف لاجئ في تايلند . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا العدد يزداد دائما ، وهذا يشكل عبئا كبيرا على بلادى كما يسبب

مشاكل اضافية لها . ان تايلند دولة نامية ولا نستطيع أن نتوقع منها أن تقوم بمعالجة مشكلة بهذا الحجم استمرت هذه الفترة الطويلة . ولا اعتبارات انسانية محضة مازالت تايلند تتحمل عبئا كبيرا كان يجب أن تتحمله الانسانية بأسرها . ان حكومة بلادي تعتقد أن هذه المشكلة الانسانية يجب أن توزع المسؤولية عنها بطريقة عادلة وأن تتحملها الأسرة الدولية بأسرها . وفي هذا الصدد يفتبط وفد بلادي بشدة بالمبادرات الجديدة التي اتخذتها بعض الدول لدعم تأييدها لجهود المفوض السامي للأمم المتحدة من أجل ايجاد حلول دائمة لهذه المشكلة . واننا ممتنون لهذه الدول التي اضطلعت بدور هام في المساعدة في تخفيف مشاكل اللاجئين ومنحهم فرص أفضل للحياة .

ورغم ذلك فان المجتمع الدولي يجب أن يتحمل مسؤولية أكبر في هذا الصدد . توجس عقبتان عمليتان يمكن حلها بفضل التعاون الدولي . أولا ، يوجد افتقار الى التنسيق الكافي بين بلدان العالم الثالث فيما يتعلق بعدد المشتتين الذين يمكن قبولهم بصفة فردية لاعادة توطينهم . ثانيا ، ان هناك مشكلة تتعلق بالاجراءات المتكررة التي تستغرق الوقت الطويل فيما يتعلق باختيار اللاجئين . ونتيجة لذلك ، فان برنامج اعادة التوطين أصبح متأخرا ، وهذا يتناقض مع التخطيط العقيد .

ان الوقت قد حان ان لايجاد ترتيب وتسوية عملية عن طريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين او تحت رعايته ، وذلك بعد التشاور مع الدول التي تقدم الملجأ المؤقت ، والبلدان الثالوث وذلك من أجل تنسيق أفضل للمهاجرين والاجراءات الوطنية من أجل اعادة توطين أبناء الهند الصينية المهجرين في بلدان ثوالثا . وفي هذا الصدد اقترحت حكومة بلادي أن يتم وضع ترتيبات مجمعة من أجل حل المشاكل مقدما على أساس سنوي فيما يتعلق باعادة توطين أبناء الهند الصينية الذين وصلوا الى تايلند بطريق البحر حيث أنهم يشكلون ، في الوقت الحالي ، الاغلبية العظمى لأن عدد هم في الوقت الحالي يزيد عن ١١٠.٠٠٠ وان ظروف معيشتهم لا بد أن تكون موضع اهتمام انساني أكثر من جانبنا عن الآتين بطريق البحر والذين يسمون " بشعب القوارب " . ان ذلك لا يحول دون العمل على عقد اجتماع تحت رعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة للوفود المعنية وذلك في الوقت الملائم في المستقبل .

ومن جانبها فان حكومة تاي الملكية تعترف مواصلة سياستها وممارساتها لتقدم تعاونها الكامل مع المجتمع الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجهود التي ترمي الى ايجاد حلول دائمة لهذه المشكلة . وفي هذا الصدد ، فهذه الحكومة كانت في غاية الاغتراب عندما استقبلت المفوض السامي صاحب السعادة السيد / بول هارتلينغ في زيارة رسمية لتايلند بسين الرابع والتاسع من أيلول / سبتمبر هذا العام . وفي ختام الزيارة صدر بيان صحفي مشترك ينص على مايلي في جزء منه :

" لقد رأى الجانبان أن مشكلة أبناء الهند الصينية المهجرين ليست مشكلة تخص تايلند وحدها بل انها مشكلة تخص المجتمع الدولي كله وتقع مسؤولية حلها على هذا المجتمع الدولي على أوسع نطاق ممكن " .

وتمت أيضا مناقشة بعض تدابير قد تؤدي الى حلول دائمة بما في ذلك تجميع الترتيبات . وتأمل حكومة بلادي أن الاقتراحات والافكار التي تمت مناقشتها ستكون موضع مشاورات عاجلة بين المفوض السامي لشؤون اللاجئين والحكومات المعنية .

ويود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة كي يعرب عن عميق تقدير حكومة صاحب الجلالة الملكية في تاي الى المفوض السامي وموظفيه الكفاء للعمل القيم والطريقة المخلصة التي قاموا بها بواجباتهم في معاونة الاشخاص المهجرين من الهند الصينية الى تايلند .

وما زالت حكومة بلادى تعلق أهمية كبرى على الرقابة على سوء استعمال المخدرات وعلى القضاء على انتاجها غير الشرعي وعلى الاتجار فيها . وانها ستظل ملتزمة بسياساتها ذات الأربعة أركان في هذا الصدد . أولا ، تعزيز تنفيذ التدابير القانونية التي تحظر تهريب المخدرات من خارج البلاد الى داخلها . ثانيا ، يجرى تنفيذ برنامج استبدال المحاصيل بين قبائل التلال لتخفيض انتاج الافيون وذلك على قدم وساق ويتقدم محسوس تحت الرقابة المشتركة لبرنامج الامم المتحدة وتاى ، للرقابة على سوء استعمال المخدرات . ثالثا ، تكثيف الحملة التعليمية ضد المخدرات غير الشرعية . رابعا ، مواصلة حكومة تاى تقديم تعاونها التام الى الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية ، وكذلك الى الحكومات المعنية ، في اطار المجهود العالمي للقضاء على هذه المشاكل الخطيرة .

ان تايلند باعتبارها دولة نامية تواجه مشاكل عديدة مثلها في ذلك مثل غيرها من البلدان النامية ، وأهمها مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك تخصص حكومة بلادى قدرا كبيرا من جهودها لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لشعب تاى الذى يستطيع أن يتطور بسرعة أكبر في جو من الهدوء الداخلي والوحدة الوطنية . وفي هذا الصدد فانها لاتهمل دورها في محاولة خلق جو سياسي أفضل في البلاد . كما لاتهمل مسؤولياتها في حفظ القانون والنظام في البلاد . وهكذا ، وفي حدود القوانين وبروح التصالح الوطني ، ولمصلحة حقوق الانسان ، فان حكومة بلادى قد حصلت أخيرا على التشريع اللازم للعفو عن ١٨ طالبا وغيرهم من الاشخاص السابق القبض عليهم بمختلف التهم وعن جميع الاشخاص الآخرين الذين هربوا من القبض عليهم بتهم مماثلة ، مما مكن الحكومة من توجيه اهتمامها الى مشكلات اخرى عاجلة لحين اجراء الانتخابات العامة المحدد لها العام القادم .

وخلال العام الماضي فان بلادى ، بالتعاون مع غيرها من البلدان النامية في مجموعة ال ٧٧ قد حاولت أن تجرى عمليات تغيير وتحسين في المجال الاقتصادي الدولي على الاساس الذى اقترحتة اللجنة الجامعة التي انشئت بقرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ . وكانت مهمة اللجنة الجامعة هي مراقبة ورصد تنفيذ المقررات والاتفاقات الخاصة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وكان على اللجنة أن تقدم الدفعة اللازمة لحل الصعوبات التي تعترض مختلف المفاوضات

وان تكون محفلا لتسهيل وتعجيل الاتفاق على القضايا البارزة وكذلك استكشاف وتبادل الرأى فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية العالمية وأولوياتها .

وفي المناقشات التي تلت سواء بالشكل الرسمي أو بالشكل غير الرسمي فان بعض الخلافات في وجهات النظر قد برزت فيما يتعلق بدور اللجنة الجامعة ، وقد رأت الاغلبية أن اللجنة يجب أن تصبح المحفل الرئيسي من أجل الحوار بين الشمال والجنوب . وعلاوة على ذلك ، كان هناك اتجاه أن تحاول هذه اللجنة التوصل الى نتائج موجهة توجيهها عمليا غير أنه من غير المتوقع أن تصل الى اتفاق حول جميع البنود والقضايا .

وفي منتصف تموز/يولية من هذا العام فان اجتماع القمة الاقتصادية للبلدان المتقدمــــة الغربية الكبرى الذى عقد في بون قد اتفق على عدد من المبادئ المشتركة التي أكدت التزام الدول الصناعية الكبرى بتقديم معونتها من أجل تحقيق نمو اقتصادى سريع في البلدان النامية ومن أجل الانسياب الحر للتبادل التجارى والاستثمار الدوليين للحياة الاقتصادية في هذه البلدان . ان هذه الدلالة على الاهتمام الكبير من جانب الدول الصناعية الكبرى قد لقي ترحيبا حارا من جانب العالم النامي وقد سمح بتوقعات وآمال أكبر من جانب اللجنة الجامعة في نيويورك . ثم وفي أوائل أيلول / سبتمبر خاب أمل الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ بما في ذلك تايلند نظرا لتأجيل اجتماع هذه اللجنة بسبب عدم التوصل الى اتفاق عام في الرأى فيما يتعلق بتفسير مهمتها . ان هذا المأزق كان عقبة هائلة أمام جهود المجتمع الدولي لمواصلة الحوار بين الشمال والجنوب من خلال اطار مؤسسي محدد . ومع ذلك فان البلدان النامية يجب أن تواصل سعيها المشترك لاقامة نظام عادل للعلاقات الاقتصادية من خلال حوار ومفاوضات بناءة من أجل اقامة علاقات عادلة ومتكافئة في صالح جميع البلدان على أساس المشاركة المتكافئة في المنافع . لذلك من الممكن التعويل على وفد بلادى ، خلال هذه الدورة في تأييد أى جهد مشترك يهدف الى التغلب على المأزق الحالي . ان الفشل في التغلب على هذا المأزق سوف يضعف ، بشكل لا حد له ، احتمالات اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وهو هدف مهم ما تزال تايلند تلتزم به التزاما راسخا * .

وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار ، فقد لاحظ وفدى ، برضاء ، أن الدورة السابعة ، التي انعقدت في جنيف ، في أيار/مايو الماضي ، قد حققت — على حد قول رئيس المؤتمر — تقدماً يمكن تقديره . ان استئناف الدورة السابعة ، التي انعقدت في نيويورك خلال شهرى آب/اغسطس وايلول /سبتمبر من هذا العام ، ركزت تماماً على تلك القضايا " العسيرة " الباقية دون حل ، وبصفة خاصة ، مسألة التنقيب في قاع البحر . وفي هذا الصدد ، يجب تحاشي التصرفات من جانب واحد ، لأنها سوف تضر بالمفاوضات الجارية . ولذا ، فان وفدى يؤيد تماماً موقف مجموعة السبعة والسبعين ، وتود أن تشارك مع آخرين في مناشدة الدول الصناعية كي تنتظر حتى يتم الوصول في النهاية الى اتفاقية ، وذلك قبل القيام بأي تحرك من جانب واحد .

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في شؤون عالم اليوم ، فان تايلند ما زالت تعتبر أن الأمم المتحدة تشكل أداة كبرى لا غنى عنها من أجل السلم والتعاون الاقتصادى الدولى . ولكن الأمم المتحدة منظمة تتكون من ١٥ دولة ذات سيادة ، وهي ليست منظمة فوق الأمم . ان قوتها تعتمد — بصفة رئيسية — على الارادة السياسية المخلصة للدول الأعضاء في الامثال للميثاق ، وتفهم واحترام مصالح وتطلعات الآخرين . ويمكن للمنظمة أن تطبق بفعالية الأحكام كما وردت في الميثاق ، اذا أظهرت الدول الأعضاء النية في أن تخضع تطلعاتها القومية ومصالحها قصيرة الأمد للمصالح المشتركة والشوق العالمى للسلم والمساواة والرفاهية .

لقد تساءل الكثيرون عما اذا كانت الأمم المتحدة سوف تكون قادرة على التغلب على — التعقيدات المتزايدة لعالم اليوم ؟ واجابتي هي : انها تستطيع ذلك من خلال النوع الصحيح من التعاون بين الدول الأعضاء . ويتوقف علينا أن نفعل كل شيء في قدرتنا لضمان أن تحقق الأمم المتحدة أهدافها الرئيسية الواردة في الميثاق لصالح السلم ، والاستقرار والعدالة ، والمساواة والرفاهية لكل شعوب العالم .

السيد قدور (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، أقدم اليكم أطيب

التهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وأتمنى لكم التوفيق فسي مهتمكم السامية . وستجدون لدى وفد بلادى كل استعداد للتعاون معكم من أجل انجاح أعمال هذه الدورة .

وأود أن أشيد بالدور البناء ، الذي قام به السيد لازار مويسوف ، رئيس الدورة السابقة ، حيث أدار أعمالها وأعمال الدورتين الاستثنائيتين بمرونة وحكمة أثبتتا ما عهدناه فيه من خصال حميدة .

أرحب بدولة جزر سليمان ، التي انضمت عضوا جديدا الى المنظمة الدولية ، وأتمنى لهذه الدولة الفتية التقدم والازدهار .

خلال العام الذي يفصل ما بين الدورة الحالية والدورة السابقة ، ظهرت بعض التفغيرات والوقائع الهامة ، الى جانب استمرار بعض المشكلات الدولية الحادة .

لقد كنا خلال العام المنصرم شهودا على حدود انتكاسات في عملية الانفراج الدولي ، ونشوء اتجاهات لحياء بعض مظاهر الحرب الباردة ، والزيادة المستمرة في سباق التسلح ، وتدهور الأوضاع في بعض المناطق من العالم ، كمثل ما يجري في الشرق الأوسط . والسبب الرئيسي فـي هذه الظاهرة الجديدة ، هو عدم احراز تقدم في حل أهم المشكلات الدولية عن طريق استئصال أسبابها . ولا بد للمنظمة الدولية من أن تتصدى لهذه المشكلات وهذه المظاهر ، التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على السلام والأمن الدوليين ، ان لا يمكن لسياسة تخفيف حدة التوترات أن تكون مستقرة ومثمرة الا اذا تم ايجاد حلول عادلة للأزمات والمشكلات ، مع القضاء على أسبابها ، والا اذا اكتسب الانفراج صفة الشمولية والعالمية . وتطور ليصبح عاملا ايجابيا ، في اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية ، أكثر انصافا ومساواة ويشمل مناطق العالم كافة وجميع مجالات العلاقات الدولية ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون التطبيق الكامل والدقيق لميثاق الأمم المتحدة ، ومشاركة جميع الدول على قدم المساواة في حل المشكلات الدولية الرئيسية ، ان أن الحلول العادلة والدائمة لهذه المشكلات لا يمكن التوصل اليها الا من خلال الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره . ان الدور الذي يمكن أن تلعبه جمعيتنا العامة لبلوغ هذه الغايات ، دور رئيسي فعال ، لأنها الجهاز الدولي الوحيد المؤهل للقيام بهذا الدور العظيم .

ان الأسباب الرئيسية للتوترات الدولية ، التي تهدد السلام والأمن الدوليين ، تكمن في نشاطات وممارسات قوى الامبريالية والاستعمار الجديد ، والعنصرية والصهيونية ، ومختلف أشكال السيطرة الأجنبية ، التي تسعى ، من خلال ممارسة الضغوط والتهديدات ، أو من خلال استخدام القوة ، الى ابطاء التحرر السياسي والاقتصادي للدول النامية ، والابقاء على العلاقات الراهنة

القائمة على عدم التكافؤ والظلم ، داخل المجتمع الدولي ، وبذلك ، تنكر على شعوب العالم حقها الثابت في الحرية وتقرير المصير .

لقد كانت الدورة الخاصة ، التي عقدتها الجمعية العامة لنزع السلاح ، ماثرا اهتمام الرأي العام العالمي ، مما يعكس بوضوح رغبة المجتمع الدولي بأسره في القيام بتحريك دولي واسع النطاق ، من خلال الأمم المتحدة ، بنخبة وقف سباق التسلح والشروع في عملية نزع فعلي للسلاح ، ولا سيما السلاح النووي . واستقبل العالم بارتياح ، المبادئ التي اتفقتنا عليها ، والتي تحكم المداولات والمفاوضات المقبلة لنزع السلاح ، والتي تتيح مشاركة جميع الدول فيها . ولا بد لنا ، في هذا المجال ، من أن نعبر عن قلقنا وأسفنا ، لان سباق التسلح ، لاسيما النووي منه ، لا يزال مستمرا ، مما يشكل خطرا جسيما على الانسانية ومصيرها . ولا بد لنا هنا من التأكيد على أن آفات الاستعمار والعنصرية والصهيونية ، هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا الاندفاع نحو سباق التسلح .

ولقد تأكد ان نزع السلاح التام والشامل ، وهو الأمل المنشود ، لا يمكن ان يتحقق الا عندما تشعر جميع الشعوب بالامن القائم على العدل والمساواة ، وتطمئن الى احترام سلامتها الإقليمية واستقلالها وسيادتها وحققها في تقرير مصيرها واختيار النظام الذي تريده ، والا بعد أن تزول جميع مظاهر العدوان والاستغلال والاستعمار والاحتلال والسيطرة والعنصرية والصهيونية .

تؤكد بلادى من جديد دعمها وتأييدها المطلق لمنح شعوب جنوبي افريقيا ، وزمبابوى وناميبيا حقها في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية . واذ ما استعرضنا نضال القارة الافريقية للقضاء على آفتي الاستعمار والعنصرية ، فاننا نجد أن العدو وما يزال على عناده ومناوراته كعادته دائما . لقد استمرت الأنظمة العنصرية في هذه الاقاليم في تطبيق سياسة العدوان ، والتمييز والفصل العنصريين ، والارهاب ، مما جعل هذه المنطقة احدى بؤر الأزمات الحادة في العالم ، تهدد بشكل مباشر أمن واستقلال القارة الافريقية ، وبخاصة ضد بلدان خط المواجهة . وتزداد مؤامرة الاستعمار والعنصرية وضوحا حينما تمتن الانظمة العنصرية علاقاتها وتعاونها في مختلف المجالات مع النظام الصهيوني العنصرى في فلسطين المحتلة . ومن المؤكد ان هذه الأنظمة لم تكن بقادرة على البقاء والطغيان والعدوان ، لولا ذلك الدعم السياسي والعسكرى والاقتصادى الذى تتلقاه من بعض الدول الغربية . اننا لوثقون أن النصر سيكون حليف الشعوب التي ترزح تحت نير العنصرية ، وستحرر شعوب افريقيا الجنوبية ، وزمبابوى ، وناميبيا وفلسطين .

ان قبرص ما تزال تعيش حالة القلق والتوتر . لذا فقد غدا ضروريا الاسراع في ايجاد حـل تفاوضي بين الطائفتين ، برعاية الامين العام للامم المتحدة ، وعلى أساس قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذه القضية ، وضمن اطار احترام سيادة قبرص واستقلالها ووحدتها أراضيها وسلامتها وعدم انحيازها .

وما يقال عن قلق الوضع في قبرص ، يقال مثله ايضا عن الوضع في كوريا ، حيث ما يزال يشكل بؤرة توتر خطر ، مما يدعونا الى التأكيد على ضرورة انسحاب جميع القوات الاجنبية منها ، وحل قيادة قوات الامم المتحدة ، واحلال اتفاقية سلام دائم بدلا عن اتفاقية الهدنة العسكرية ، والبدء بحوار بين شطرى كوريا لتوحيد البلاد بطريقة سلمية .

ما تزال مشكلة العلاقات الاقتصادية السائدة في عالمنا المعاصر ، والمتصفة بوجود تناقض

حاد بين مرسومته الامم المتحدة وما تحاوله بعض القوى لوضع المراقيل والصعاب أمام بناء بنية جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية - ما تزال هذه المشكلة أبرز وأهم المشكلات التي تواجهها منظماتنا . ولقد كنا نعتقد ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي وضعت جمعيتنا العامة أسسها ومبادئه ، سيسهم في حل المشكلة . ولكن ما نراه من سلوك بعض القوى الاقتصادية الكبرى ، ومن تطبيق سياسات معاكسة ، أدى الى ابقاء ما اتفقنا عليه وأيدناه دون تنفيذ ، فتعمدت بذلك الالتزامات ، وتزايدت الصعوبات والعوائق في وجه نمو وتطوير الاقتصاد العالمي . وكانت الدول النامية ، وما تزال ، هي الضحية الاولى لتلك السياسات ، بينما تواصل الدول المتقدمة اقتصاديا استغلالها للدول النامية . ان هذا يوجب علينا أن نعكف بصورة جديدة على معالجة هذا الوضع الخطير ، لأن حل المشكلات الاقتصادية الدولية يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق الرخاء والاستقرار الدولي ، وبالتالي في تحقيق السلم والامن في العالم . وهنا لابد من التأكيد على أن حل هذه المشكلات غير ممكن الا بالمشاركة الكاملة المتكافئة من قبل جميع الدول ، وانه لابد من اجراء تغيير هيكل اساسي في العلاقات الاقتصادية الراهنة ، من خلال انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان السمة الرئيسية للوضع الدولي الراهن ، هي النضال من أجل التحرر الاقتصادي السياسي الكامل للشعوب التي تناضل من أجل التنمية غير المقيدة وضد جميع أشكال الاستغلال والتبعية . ولذلك فان ثمة تعاظما مستمرا للجهود الرامية الى اقامة علاقات ديموقراطية جديدة في العالم ، تقوم على أساس احترام حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار والاحتلال والسيطرة الاجنبية ، كما تقوم على ضمان الحريات والحقوق الاساسية للانسان . ولا بد من أن تؤكد في هذه المناسبة ، ان حقوق الانسان لا يمكن ان تتحقق في ظروف ممارسة القوة والقهر والاضطهاد ، واستمرار الاستعمار بمختلف أشكاله ، والتفرقة العنصرية ، وحرمان الانسان من وطنه وأرضه وبيته . ان أبرز مثل على ذلك ما يعانيه الانسان الافريقي في ظل الانظمة العنصرية في جنوبي افريقيا وروديسيا وناميبيا ، وما يعانيه الانسان الفلسطيني في ظل العنصرية الصهيونية في فلسطين المحتلة وفي منفاه خارجها .

شهدت منطقة الشرق الاوسط في الحقبة الاخيرة تطورات جد خطيرة ، تتجه وجهة انتهاك مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، وتتنافى مع العدالة والشرعية الدولية ، في حين يتطلب منا الواجب الملح تعزيز الميثاق ، وتقوية دور الامم المتحدة ، حفاظا على الانسانية ، وعلى تجنب الامن والسلم الدوليين التعرض للمخاطر .

لقد قصدت بذلك تلك التطورات التي بدأت بزيارة الرئيس أنور السادات للقدس المحتلة ، وتمثلت أخيراً بمؤتمر كامب ديفيد ، حيث جرت سلسلة من المفاوضات غير المتكافئة ، تمت في ظل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ، وتشريد الشعب الفلسطيني مابين المنفى والاحتلال . ولهذا فقد جاءت الوثائق والرسائل التي وقّع عليها الرئيس المصري أنور السادات غير متكافئة ، وتتسم بسمة الاستسلام للامر الواقع ، كما جاءت مجردة عن كل مؤيد من قرارات المنظمة الدولية ، ومن قواعد القانون الدولي ، ومخالفة للمصالح الأساسية للأسرة الدولية ، وللاطراف المعنية مباشرة بالنزاع ، وخارجة عن قرارات مؤتمرات القمة العربية التي التزم بها الرئيس السادات نفسه . ومن المؤكد انه في مثل هذه الظروف والشروط ، التي أحاطت بالمفاوضات التي تمت في مؤتمر كامب ديفيد ، لا يمكن ان ينتج سوى اتفاقات تخالف مبادئ الامم المتحدة ، وتتجاهل كل التطورات القانونية والسياسية التي تعترض بها الانسانية ، من اعتراف للشعوب بحقوقها في تقرير المصير ، الى قدسية السلامة الإقليمية للدول صاحبة السيادة ، الى تحكيم القانون والعدل ، ومقاومة العدوان ورفض الاحتلال والقضاء على العنصرية ، وعدم جواز مكافأة المعتدي على عدوانه ، وعزله عن الأسرة الدولية .

ان الوثائق التي صدرت عن مؤتمر كامب ديفيد ليست سوى وأد لكل هذه المبادئ السامية ، فهي تبحث في أشياء كثيرة ، الا جوهر القضية التي يدعي المؤتمرون انهم اجتمعوا من أجلها ، وهو الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، والانسحاب من الاراضي المحتلة . وعوضاً عن أن تتصدى الوثائق لهذا الجوهر ، أقامت نظاماً غريباً في الضفة الغربية وقطاع غزة ، أسمته حكماً ذاتياً ، وبنته تحت حراب الاحتلال والارهاب ، وأشركت فيه المعتدي في الادارة والامن ، وبرزت بقاء قوات الاحتلال ، وساوت فيه بين الدخيل الفاضل وصاحب الحق الشرعي ، وتجاهلت الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية ، ولم تمنع المعتدي من الاستمرار في بناء المستعمرات وتغيير مختلف المعالم في الاراضي المحتلة .

لقد وقّع الرئيس السادات على صكوك تتضمن التزامات من المفروض ان تقع على أطراف أخرى ذات سيادة وحقوق . واذا كان هذا الفعل يخرج عن اطار أصول وقواعد القانون الدولي ، فانني أؤكد بوضوح ، ان الرئيس السادات لا يملك أهلية تمثيل ارادة الشعب الفلسطيني والجمهورية العربية

السورية . ولهذا فان ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد يعتبر من وجهة نظر القانون الدولي باطلا وغير شرعي .

وهكذا جاءت وثائق مؤتمر كامب ديفيد خارجة عن الشرائع الدولية ، تكافئ المعتدى الاسرائيلي وتعطيه مكاسب سلبتها من الحقوق الثابتة للمعتدى عليه . وللتخفيف من حدة هذه الانتهاكات والمخالفات ، فقد وصفها أصحابها بأنها اطار للمفاوضة وليست هي السلام النهائي . وهنا نتساءل ، هل هناك من حاجة الى اطار للمفاوضة ، بعد ان حددت قرارات الامم المتحدة ، سواء في مجلس الامن أو الجمعية العامة ، الاطار الصالح للمفاوضة .

فقد أوجد مجلس الأمن بقراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وقراره ٣٤٤ (١٩٧٣) جهازا معيننا للتفاوض، وضعه تحت اشراف ملائم ، ورسم له هدفا محددا ، وأسماه " مؤتمر السلام في الشرق الأوسط " وحدد فيه للأمين العام دورا خاصا ، وفوضه بأن يرأس جلساته . وقد تم توضيح الاشراف الملائم وآلية العمل في الرسائل المتبادلة بين المندوبين الدائمين للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والأمين العام ورئيس مجلس الأمن ، وهي الرسائل المؤرخة في ١٨ و ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، والمنشورة في وثيقة مجلس الأمن رقم .

لقد أشرت ببعض التفصيل الى هذه الوثائق ، لأنتهي الى أن مؤتمر كامب ديفيد جاء خارجا عن الشرعية الدولية ، لأنه لم يقيم تحت اشراف الأمم المتحدة ، ولم يعمل بميثاقها ولم يتقيد بقراراتها ، ولم يضم جميع الأطراف المعنية ، ولأنه ، فوق ذلك كله ، أهمل مقومات السلام ، واستعاض عنها بفهم معين لسلام مزعوم ، هو سلام الاحتلال والافتصاب وقهر ارادة الشعب الفلسطيني . ان سلاما هذه مقوماته لا يمكن أن يبقى ، ولا يمكن أن يكون عادلا وشاملا .

لقد انحرفت وثائق كامب ديفيد عن هذا الاطار الذي يعبر عن ارادة المجتمع الدولي ، فخرجت عن الشرعية الدولية . ولذلك فليس غريبا أن تبيح هذه الوثائق لأحد أطرافها أن يتكلم باسم دول وشعوب صاحبة سيادة ، ويرسم لها قواعد السلوك ووسائل التفاوض ، ويضع لها حدودا وقيودا لسيادتها على ترابها الوطني . لقد خرقت الوثائق مبدأ مساواة الدول في السيادة ، وهو جوهر الميثاق . واني لأتساءل ماذا يبقى من النظام الدولي ، اذا أخللنا بهذا المبدأ الأساسي ؟ ان سياسة الجمهورية العربية السورية لن تتأثر بهذه النكسة ، لأنها سياسة ثابتة مبنية على العدالة الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، وتعزز بتأييد الأسرة الدولية الحريصة على مبادئ الميثاق ، لأن فيها سلامة أعضائها وحمايتهم من العدوان والأطماع التوسعية . وهذه السياسة قائمة على المبادئ الأساسية التالية :

- عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ،
- حق تقرير المصير للشعوب ،
- عدم جواز مكافأة المعتدي على عدوانه .

واستنادا الى هذه المبادئ ، والى ارادة المجتمع الدولي المتمثل على أوسع نطاق فـي

الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان سورية ما تزال تدعو وتعمل بجهد واخلاص من أجل ايجاد حل عادل وشامل وشرعي ، قائم على المبادئ الأساسية التي أشرت اليها وتمثل في الواقع العملي بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وبلا اعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وممارسته لهذه الحقوق ، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

وانسجاماً مع هذا المنطق ، وتأكيذاً على مقومات الحل المنشود ، وهي العدالة والشمولية والشرعية ، فقد دعت سورية الى عقد مؤتمر قمة للجبهة القومية للصمود والتصدي ، التأم في دمشق ما بين العشرين والثالث والعشرين من الشهر الفائت ، وقد أدا ان المؤتمر اتفاقيات كامب ديفيد ، واتخذ من المقررات ما يكفل تجاوز النكسة ، وتجنب المنطقة الوقوع في براثن الحرب الباردة ، وما يضمن اعادة القضية وحلها الى اطار الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها وقراراتها .

ان الأطر التي رسمتها اتفاقيات كامب ديفيد تكرر شمار الاحتلال ، وتتضمن حلولاً تغطي على ممارسات التوسع ، وتخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، كما تخالف قرارات دول عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمرات القمة العربية . ولهذا ، فلا بد للجمعية العامة ، وهي الجهاز الدولي الذي يمثل دول العالم وشعوبه أوسع تمثيل ، من أن تحدد الوسائل الكفيلة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، الخاصة بقضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط ، سواء في الاجراءات أو الجوهر ، وأن تصون حقوق الشعب الفلسطيني من الضياع والسلب والانتهاك وأن تؤكد على أن مبدأ الانسحاب من الأراضي التي أحتلت بالقوة والعدوان ، مبدأ لا تجوز المساومة والمقايضة عليه ، أو تأجيل تطبيقه ، كما لا يجوز أن تبقى الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة رهينة لدى المعتدي الاسرائيلي ، يفرض شروطه وارادته من خلالها . وانما لم نفعل ذلك ، نكون قد أسهمنا في ارجاع الانسانية الى عهود الغزو والاستعمار ، والحرب والدمار .

وفي مجال الحديث عن الوضع في منطقة الشرق الاوسط ، لا بد من التحدث عن الوضع في لبنان ، حيث ما تزال الحرب الاهلية تترك آثارها العميقة على الشعب اللبناني . ولقد بادرت سورية الى مساعدة هذا البلد الجار والشقيق ، وأسهمت قواتها في نطاق قوات الردع العربية في وقف القتال واشاعة الأمن ، وقدمت للسلطة الشرعية كل مساعدة ممكنة . سوى أن بعض الجهات الأجنبية

وفي مقدمتها اسرائيل أرادت استغلال الوضع في لبنان . وكان من نتيجة ذلك أن قامت اسرائيل باحتلال جنوبي لبنان . ويعد أن انسحبت القوات الاسرائيلية منه حرصت ، وما تزال تحرض ، وتحمي ، بعض الفصائل المسلحة الخارجة على القانون ، على الحدود اللبنانية الجنوبية ، فحالت بذلك دون تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . ولم تكف اسرائيل بذلك ، بل دفعت أعوانها في داخل لبنان الى تفجير الوضع الأمني ، والتحرش بقوات الردع العربية وافتعال الصدام معها ، أملا في اشاعة الفوضى وفرض سيطرتهم على لبنان كله ، وضع الشرعية اللبنانية من ممارسة مهامها الدستورية واعاقه تحقيق الوفاق الوطني .

وهنا لا بد لي أن أؤكد بكل وضوح وحزم ، على ضرورة صيانة وحدة لبنان ، وسلامة أراضيها واستقلاله ، وعلى تمكين الشرعية الدستورية من ممارسة مهامها ، وبخاصة من أجل تحقيق الوفاق الوطني ، وبناء مؤسسات الدولة وسيطرتها على جميع أنحاء الوطن اللبناني ، وعلى مقاومة أية محاولة لتقسيم لبنان أو اقامة كيانات طائفية فيه .

لقد عرضت أمامكم الوضع الراهن بأبرز معالمه ، وأشارت الى المخاطر التي يتعرض لها ميثاق الأمم المتحدة والسلم والأمن في الشرق الأوسط ، وتأثير ذلك كله على السلم والأمن الدوليين . واني لواطق بأن الجمعية العامة ستتخذ من التدابير ما يصون مبادئ الميثاق وأهدافه ، وما يجنب المنطقة والعالم أزمات يصعب التكهن بنتائجها وآثارها المدمرة .

وأود أن أكرر في ختام بياني ، أن سورية ستستمر في النضال بمختلف الوسائل التي أباها الميثاق ، من أجل استرداد أرضها السليبة ، وأن الشعب الفلسطيني سيستمر في الكفاح بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة .

اننا نستمد القوة في نضالنا من الميثاق ومبادئه ، ولهذا فلا بد أن ينال نضالنا تأييدكم ودعمكم .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث في جلسة بعد ظهر

اليوم ، وهناك عدد من السادة الأعضاء قد طلبوا الكلمة لممارسة حق الرد . وقد يتذكر السادة الأعضاء ان الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة قد قررت ان البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد يجب ألا تزيد عن ١٠ دقائق .

والآن أعطي الكلمة لهؤلاء الممثلين الذين يرغبون في الكلام لممارسة حقهم في الرد .

السيد مبارز (اليمن) : سيدى الرئيس ، بموجب تعليمات من حكومتى أود الإشارة الى ماورد في خطاب سعادة وزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية أمام الجمعية العامة فى دورتها الثالثة والثلاثين يوم الجمعية الماضى السادس من أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ حيث تطرق الى قضية وحدة الشعب اليمنى في الجمهورية العربية اليمنية (صنعاء) واليمن الديمقراطية (عدن) وربط ذلك بأن قيام حزب طليعى خلال الشهر الجارى سيتولى بلوغ تلك الغاية .

ان ٨ ملايين مواطن يمنى في الجمهورية العربية اليمنية يشاركون أشقاءهم المواطنين يمنى المقيمين في الشطر الجنوبي من الوطن تطلعاتهم من أجل إعادة الوحدة اليمنية في اطار ديمقراطي يضمن للمواطنين الحرية العامة والخاصة ويلتزم بتقاليد الشعب اليمنى ، وتعاليم دينه الاسلامي ، ويتيح له أن يمارس حقه الكامل والمطلق لقرار شكل الوحدة ونظام الحكم المستقبلي لليمن العربي المسلم .

ان الجمهورية العربية اليمنية وهي تعمل من أجل وحدة الشعب والتراب اليمنى بالاساليب الدستورية المشروعة ترفض الوصاية الخارجية وتقاوم كل محاولة لاتخاذ قضية الوحدة اليمنية مدخلا لعمال غير مشروعة ولا قانونية في أراضي الغير ، تقلق أمن واستقرار المنطقة . وحكومة الجمهورية العربية اليمنية بهذا البيان ، ان توضح حقيقة الموقف القائم في المنطقة أمام الجمعية العامة الموقرة لتضع حدا لملاسات في فهمها ، ترفض رفضا باتا التدخل الخارجي في شؤونها .

السيد بوسعيدى (عمان) : سيدى الرئيس ، بكل أسف يجد وفد بلادى نفسه مرة أخرى مضطرا هذا العام لممارسة حقه في الرد ، ولتوضيح الامور والحقائق ، لقد تعود ممثل اليمن الجنوبي كل عام استغلال هذا المنبر لاطلاق الاكاذيب ، والسعي لشغل وقت الجمعية العامة بمهارات كنا نأمل أن يوفرها علينا هذا العام . ففي نفس الوقت الذى ادعى فيه أمامكم يوم الجمعة الماضى بأن النظام في اليمن الجنوبي محب للسلام ، ويسعى لاقامة علاقات طيبة بين شعوب ودول المنطقة على أساس من الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فان النظام فى اليمن الجنوبي مازال يسعى للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة محتضنا الارهاب والتخريب ومصدرا للقلق .

فما زال عالقا بالانها ن ، قيام النظام في اليمن الجنوبي باغتيال رئيس الجمهورية العربية اليمنية المرحوم أحمد حسين الغشمي ، هذه الجريمة البشعة التي انعقد لأجلها مجلس جامعة الدول العربية في دورة طارئة ، وأدانها وقرر خلالها تجريد كافة العلاقات مع نظام اليمن الجنوبي الذي استمر في تنفيذ مخططاته باغتيال رئيسه سالم ربيع علي بعد أن تفجر صراع دوى داخلي بين شعب اليمن الجنوبي الشقيق والنظام الحاكم المعتمد في بقائه على مساندة عسكرية خارجية . ولا خفاء هذه الحقائق فان وفد اليمن الجنوبي يلجأ الى أسلوب الشعارات والمهاترات والأكاذيب . فليس من الغريب ان أن يدعى وجود قواعد عسكرية في جزيرة مصيرة في سلطنة عمان . لقد نفت السلطنة مرارا وتكرارا وجود أى قواعد أو قوات أجنبية في جزيرة مصيرة أو في غيرها . وفي نفس الوقت الذي يعلم العالم أجمع بأن اليمن الجنوبي ما هو الا رأس جسر لتنفيذ مخططات الهيمنة لحساب دولة عظمى معروفة ، معروفة بسعيها للسيطرة على مقدرات شعوب ودول منطقة الخليج ومنطقة البحر الاحمر . كما يعلم الجميع أن جزيرة سقطرة في اليمن الجنوبي هي قاعدة عسكرية لخدمة مخطط الهيمنة ، ونقطة وثوب أجنبية على دول المنطقة كلها . في نهاية ممارستي لحق الرد ، أود أن أعيد التذكير بما أكدته رئيس وفد بلادى أممكم ، من " أننا نمد يد الصداقة المخلصة ، والتعاون المثمر ، للجميع بغض النظر عن اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، مكرسين كل جهودنا للتنمية في بلادنا ولحماية ما حققناه من منجزات بقيادة صاحب الجلالة السلطان قابوس حفظه الله ، متعاونين مع الجميع لما فيه خير الجميع ، ملتزمين بميثاق الامم المتحدة وأهدافها . (A/33/PV.23 ، ص ٦٧) .

ومؤكد في نفس الوقت التزامنا بحماية سيادة وأمن بلادنا ، وعزمنا على التصدى ، لكل ما يمس سيادتنا والوقوف بحزم في وجه كل المخططات الهادفة لعاقة مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا .

نكتفي بهذا القدر من توضيح الحقائق ، وهناك الكثير والكثير ، ولن نزلق الى المستوى الذي يريد وفد اليمن الجنوبي أن يجرنا اليه ، تاركين الحكم على ادعائهم للجمعية العامة الموقرة .

السيد حمزه (اليمن الديمقراطية) : سيدى الرئيس ، عندما أشار وزير خارجية بلادى في كلمته أمام الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي الى نضال الشعب العماني العادل ضد الوجود الاجنبي المتمثل في القواعد والقوات العسكرية في عمان ، فانما كان يشير الى حقيقة بديهية يعرفها المجتمع الدولي بأسره ويعي أخطارها . كما كان في نفس الوقت يؤكد من جديد موقفنا المبدئي والثابت من دعم كفاح الشعب العماني الشقيق بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان من أجل الاستقلال الحقيقي والسيادة الوطنية . ان الادعاء بوجود استقرار حقيقي في عمان ، لا يصور الواقع القائم هناك فنظام مسرط يستند أساسا الى حماية نفسه عن طريق القواعد والقوات الاجنبية .

ان حجم التواجد العسكري الأجنبي في عمان ، والقواعد العسكرية العدوانية يبين الخطورة التي يمثلها ذلك في تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها .

ان استخدام الأسلحة الحديثة والمتطورة ، بما فيها طائرات الفانتوم الأمريكية الصنع لتقتيل أبناء الشعب العماني ، يوضح أن الجبهة الشعبية لتحرير عمان ليست منظمة ارهابية ، كما يزعم بذلك نظام مسقط ومثله هنا ، وانما هي جبهة تقود نضال الشعب العماني ضد الوجود الاجنبي ، ومن أجل الاستقلال والسيادة الوطنية .

لقد سبق واستخدمت القواعد والقوات الاجنبية في عمان للأغراض العدوانية ضد اليمن الديمقراطية ، حيث سبق أن نبهنا الى طبيعة التحركات العسكرية ، والاستفزازية ضد سلامتنا وأمننا ، والتي تمثلت في جوانب منها ، باختراق المجال الجوي لليمن الديمقراطية من قبل الطائرات العسكرية الاجنبية .

ان اليمن الديمقراطية تأمل في أن يتمكن الشعب العماني الشقيق من تحقيق تطلعاته المشروعة في انهاء الوجود الاجنبي ، والقواعد الاجنبية ، وتحقيق استقلاله الحقيقي وسيادته الوطنية .

انها لسخرية حقا ، أن يلجأ مثل نظام مسقط هنا ، الى الحديث عما أسماه بالتواجد الأجنبي في بلادنا نفي جميع الادعاءات الكاذبة التي جاءت هنا على لسان ممثل نظام مسقط وقد أثبتت وقائع الاحداث الجارية حرص اليمن الديمقراطية على الاستقرار والازدهار وتجنب المنطقة مخاطر المخططات الامبريالية والرجعية الهادفة الى زرع الفتنة ، واثارة المشاكل ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، حتى تتمكن تلك القوى من ضمان استمرار نهب الثروات الوطنية ، وابقاء المنطقة خاضعة لنفوذها وسيطرتها .

اننا في اليمن الديمقراطية ، نعتقد بأن تفويت الفرصة على الاعداء تكمن في مقاومة تلك المخططات وافشالها ، وتعزيز التعاون المثمر ، وحسن الجوار ، واحترام السيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

أما بالنسبة لما جاء في التعليقات التي تلقاها زميلي من وفد الشطر الشمالي من الوطن اليمني من حكومته ، فان وفدي لم يكن يود الرد لاننا نتصور أن يأتي اليوم الذي يتبادل فيه حق

الرد أبناء الوطن الواحد . اننا في اليمن الديمقراطية نؤمن ايمانا راسخا بوحدة الشعب والأرض اليمنية ونعي كل الوعي ما تدبره القوى المعادية لشعبنا اليمني من دسائس ومقاربات . ان أعداءنا يعتقدون أن في استطاعتهم النج بالشعب اليمني في مشاكل وخلاقات يكونون هم فيها المستفيدون الوحيدون من ذلك ، لقد عمل أعداء الشعب اليمني في الماضي ، وما زالوا ، على خلق التوتر والدفع باليمنيين الى الاقتتال فيما بينهم . اننا ندرك جيدا مخاطر المخططات الامبريالية والرجعية التي تستهدف الوطن والشعب اليمني في مجموعه . ان الشعب اليمني في كل مكان أكبر وأعظم من مخططات الأعداء وهو كفيل بافشالها كما عهدناه دوما .

اننا لا نعترف بالتفرقة ولا بالحدود فيما بيننا ، بل اننا نسخر من التجزئة المصطنعة التي خلقها الاستعمار والنظام العماني البائد . ان المواطن اليمني له مطلق الحرية في التنقل في الأرض اليمنية ، اننا لا نستخدم جوازات السفر في التنقل بين شطرى اليمن ، ولا نرى ضرورة لأن ينظر للمواطن اليمني كأجنبي مغترب في أرضه . ان اليمنيين سواء في صنعاء أو عدن يطلقون على الحدود فيما بين الشطرين تسمية الأطراف ويتحاشون تعريفها بالحدود لأنها تتنافى كلية مع تطلعاتهم الحقيقية في الوحدة .

اننا في اليمن الديمقراطية نؤمن ايمانا قاطعا بتلك الحقائق البديهية ونعكسها في سلوكنا ، وقوانيننا ووثائقنا ، وقد جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها وزير خارجية بلادي من على هذه المنصة . ان ما يهمننا هنا ويؤلمنا في نفس الوقت ، هو الاستجابة التلقائية ، والسريعة ، التي يتلقاها أعداء الشعب اليمني عند بعض اليمنيين ، الذين نأمل ان لم يصلوا بعد الى معرفة النوايا الخبيثة لأعداء الشعب اليمني ، أن يبدأوا فوراً في التريث والتفكير الطويل لمعرفة معرفتها . وأخيراً ، سيدى الرئيس ، فان وفد بلادي يحتفظ بحقه في الرد اذا ما استجد شيء في هذا الصدد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥